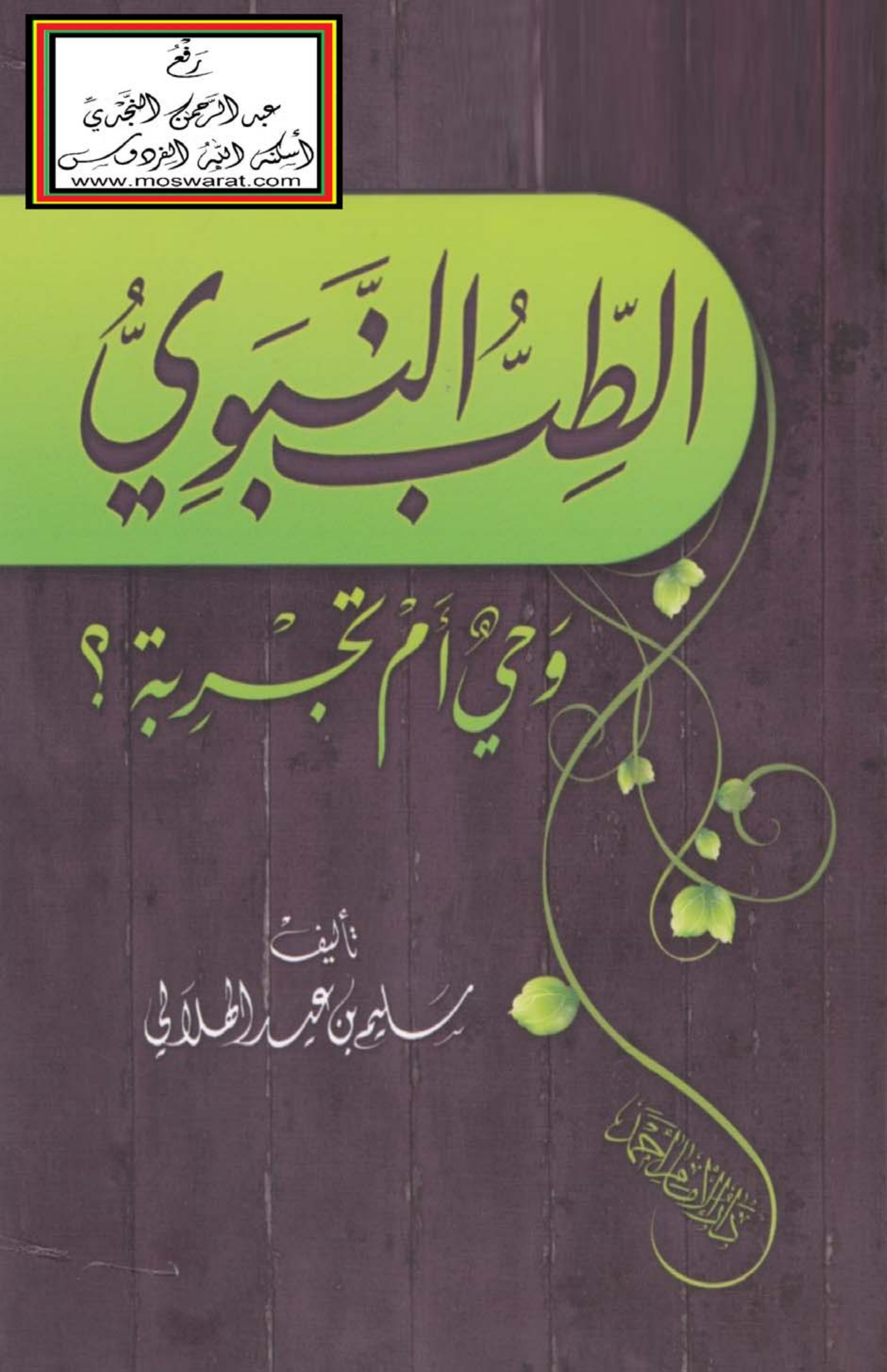


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
الطِّبُّ النَّبَوِيُّ
وَحيٌ أَمْ تَجْرِبَة؟
تأليف
سليم بن عيد الهلالي
دار الإمام أحمد


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# الطب النبوي

# وحي أم تجربة ؟

الطبعة الأولى لـ :






١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٤٥٦ / ٢٠١٠ م




٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة

هاتف : ٠٠٢٠٢/٢٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس : ٠٠٢٠٢/٢٦٣٦٥٦٣٨ جوال : ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨

١١ ( أ ) درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

هاتف : ٠٠٢٠٢/٢٥١٠٢٣٩٧ جوال : ٠٠٢/٠١٠٥٢٦٤٠٢٠

E-Mail:Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com
WWW. DarAlemamAhmad.Com

# الطب النبوي
# وحي أم تجربة ؟

تأليف

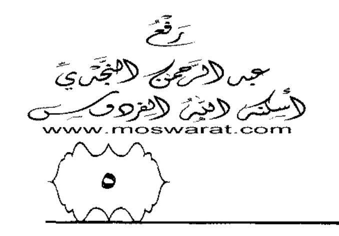
فضيلة الشيخ

**أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي**

حفظه الله تعالى




بسم الله الرحمن الرحيم





بسم الله الرحمن الرحيم

## فاتحة القول

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

**أما بعد:**

فإن مصطلح الطب النبوي يطلق على مجموع ما ثبت في الهدي النبوي مما له علاقة في الطب الذي تطبب به رسول الله ﷺ أو وصفه لغيره، سواء أكان آيات قرآنية أو أحاديث شريفة[1].

ويشمل وصفات وقائية أو علاجية، وصفها الرسول ﷺ، أو أخبر

(١) انظر -تفضلًا-: «الطب النبوي والعلم الحديث» للدكتور محمود ناظم نسيمي (١/ ٧-ط الرسالة).

عنها، أو دعا إلىٰ التداوي بها، أو توصيات تتعلق بصحة الإنسان في أحوال حياته: من مأكل، أو مشرب، أو ملبس، أو مسكن، أو منكح، وتشمل تشريعات متصلة بأمور التداوي أو الوقاية، أو الرقىٰ الإلهية أو أدب الطبيب أو ممارسة الطب.

ففي «موطأ مالك» كتاب «العين» ذكر فيه الأحاديث الواردة في العين، وطرق معالجتها، وفي الرقية، والغسل بالماء من الحمىٰ، والطيرة، وأورد أحاديث في الطاعون في كتاب «الجامع».

**ثم بدأ العلماء في جمعها، وتبويبها، وترتيبها:**

فقد خصص الإمام البخاري في «صحيحه» كتابًا سماه: «الطب» وذكر فيه الأحاديث النبوية المتصلة بالأدوية، والأمراض، والوقاية، وأمور تتعلق بالطب النبوي.

وذكر مسلم في «صحيحه» ما أخرجه البخاري من أحاديث الطب النبوي إلا بضع أحاديث، وانفرد عنه ببعض الأحاديث، وجعل ضمن كتاب «السلام» بابًا في الطب والمرض والرقىٰ.

وذكر أصحاب «السنن الأربعة» أحاديث وردت في الطب النبوي تزيد علىٰ ما ورد في الصحيحين، ففي «جامع الترمذي» كتابًا سماه: «الطب عن الرسول ﷺ».

والطب النبوي يعد جزءًا هامًّا من السنة النبوية، فقد أخذت الأحاديث النبوية المتعلقة بالطب من صحة ومرض، وداء ودواء مساحة كبيرة في كتب السنة المطهرة التي جمعها المحدثون.

وقد كانت هذه الأحاديث مفرقة في الكتب الحديثية الأولىٰ:

**قال الدكتور محمد علي البار في مقالته: «نظرة موضوعية في الطب النبوي»**: ويمكن أن نقسمها إلىٰ الأقسام التالية؛ لتيسير دراستها وتبويبها:

١ - الطب النبوي المتعلق بحفظ الصحة والارتقاء بها وتنميتها: وهو أوسع أبواب الطب النبوي، ولم أجد أحدًا اهتم به من القدماء إلا اليسير -أثناء وضعهم كتب الطب النبوي العلاجية-.

واهتم بعض المحدثين من الأطباء بهذا الجانب الشديد الأهمية.

٢- الطب النبوي العلاجي: وتشمل مواضيع كثيرة مثل العسل، والحبة السوداء، والحناء، والصبر، والثفاء، والسنامكي، والحجامة، والكي، وإذا تحدث الناس عن الطب النبوي تبادر إلىٰ أذهانهم هذه الأحاديث المتعلقة بالعلاجات المختلفة، ولم يوسعوا الدائرة، بل قصروها علىٰ هذه الأحاديث فقط.

٣- الطب النبوي النفسي والروحي: وهو يتداخل مع موضوعات هامة مثل: الصلاة، والصيام، والذكر، وتلاوة القرآن، وقوة الإيمان، والحياة الزوجية السليمة، والحياة الاجتماعية السليمة، والبعد عن الربا وتأثيراته المدمرة علىٰ المجتمعات، وموضوع الرقية، ومعالجة الأمراض النفسية، ويدخل في ذلك الممارسات الخاطئة في مجال الرقية، وإخراج الجن والعفاريت، ومعالجة السحر، والحسد والعين، وما يحدث من مآسٍ باعتبار معظم الأمراض ناتجة عن جن، وسحر، وحسد، وعين.

٤- الطب النبوي المتعلق بأحاديث العدوىٰ وجوانبها الإيمانية والطبية.

٥- الطب النبوي المتعلق بموضوعات متعلقة بالعلوم الطبية: التشريح، علم الأجنة، علم وظائف الأعضاء.

٦- مخطوطات وكتب الطب النبوي: ودراسة هذه الكتب المخطوطة والمحققة وغير المحققة.

٧- أخلاقيات وقوانين مهنة الطب: وبابها واسع في الطب النبوي، وهي تشمل المواضيع الفقهية، والتي اهتمت بها المجامع الفقهية اهتمامًا بالغًا» اهـ

**ثم قام علماء معتبرون بإفراد هذا الموضوع في مؤلفات خاصة مثل:**

١- «الطب النبوي» لعبد الملك بن حبيب الأندلسي، وهو: محدث، وفقيه مالكي من علماء الأندلس، توفي سنة(٢٣٨هـ).

٢- «الطب النبوي» لأبي بكر أحمد بن حمد الدينوري المعروف بـ: «ابن السني»، وهو محدث، وله كتاب «عمل اليوم والليلة»، توفي سنة (٣٦٤هـ).

٣- «الطب النبوي» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن فتوح الحميدي، وهو محدث، ومؤرخ، تتلمذ على يد الإمام ابن حزم، وله كتاب «الجمع بين الصحيحين»، وتوفي سنة (٤٨٨هـ).

٤- «الطب النبوي» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وهو محدث، وله كتاب «حلية الأولياء»، توفي سنة (٤٣٠هـ).

٥- «الطب النبوي» لأبي جعفر المستغفري، توفي سنة (٤٣٢هـ).

٦- «الطب النبوي» لضياء الدين المقدسي، توفي سنة (٦٤٣هـ).

٧- «الشفا في الطب المسند عن السيد المصطفىٰ» للتيفاشي، توفي سنة (٦٥١هـ).

٨- «الطب النبوي» لشمس الدين البعلي، توفي سنة (٧٠٩هـ).

**ثم قام علماء آخرون بشرح أحاديث الطب النبوي، وأضافوا إليها ما يتعلق بطب الأعشاب مثل:**

١- «الأحكام النبوية في الصناعة الطبية» لابن طرخان الكحال، توفي سنة (٧٢٠هـ)

٢- «الطب النبوي» للحافظ الذهبي، توفي سنة (٧٤٨هـ).

٣- «الطب النبوي»، للإمام ابن قيم الجوزية، توفي سنة (٧٥١هـ)

إن إطراد صنيع المحدثين علىٰ الاهتمام بأحاديث الطب الواردة عن الرسول ﷺ؛ يدل علىٰ اعتبار الطب الوارد عن الرسول ﷺ من قبيل الشرع والوحي.

والطب النبوي له منزلة عالية في الإسلام، وميزة عالمية في العلوم؛ فإنه ينظر إلىٰ الإنسان بشمولية: جسمًا، ونفسًا، وروحًا.

عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**سلوا الله اليقين والمعافاة؛ فما أوتي أحد بعد اليقين خيرًا من العافية**»[1].

---

(١) **صحيح**: أخرجه ابن ماجه (٣٨٤٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٧٩-٨٨٥)، وابن حبان (٢٤٢٠- موارد)، وصححه شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح موارد الظمآن» (٢٠٥٣).
=

**قال الإمام ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فجمع بين عافيتين الدين والدنيا، ولا يتم صلاح العبد في الدارين إلا باليقين والعافية، فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة، والعافية تدفع عنه أمراض الدنيا في قلبه وبدنه»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**سلوا الله العفو والعافية والمعافاة، فما أوتي أحد بعد يقين خيرًا من معافاة**»(٢).

**قال الإمام ابن قيم الجوزية**: «وهذه الثلاثة تتضمن إزالة الشرور: الماضية بالعفو، والحاضرة: بالعافية، والمستقبلة: بالمعافاة؛ فإنها تتضمن المداومة والاستمرار علىٰ العافية»(٣).

وعن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن أبيه عن عمه قال: كنا في مجلس؛ فجاء النبي علىٰ رأسه أثر ماء، فقال له بعضنا: نراك اليوم طيب النفس، فقال: «أجل، والحمد لله». ثم أفاض القوم في ذكر الغنىٰ، فقال: «لا بأس بالغنىٰ لمن اتقىٰ، والصحة لمن اتقىٰ خير من الغنىٰ، وطيب النفس من النعيم»(٤).

---

=

وفي الباب عن أنس، والعباس رضي الله عنهما انظر كتابي: «نيل الأوطار بتخريج أحاديث كتاب الأذكار» (٢/ ٨٣٢/ ١١٩٩و١٢٠٠).

(١) «الطب النبوي» (ص٣٥٤- بتحقيقي).

(٢) **صحيح**: أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٨٦)، وصححه شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح موارد الظمآن» (٢٠٥٤).

(٣) «الطب النبوي» (ص٣٥٤ - بتحقيقي).

(٤) **صحيح**: أخرجه ابن ماجه (٢١٤١)، وأحمد (٥/ ٢٧٢و٣٨١)، وصححه شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيحة» (١٧٤).

وهذا ما استقر عليه تعريف منظمة الصحة العالمية حيث تنبهت إلىٰ البعد الروحي في الصحة: «الصحة: حالة من المعافاة الكاملة: بدنيًا، ونفسيًّا، واجتماعيًّا، وروحيًّا، لا مجرد انتفاء المرض والعجز».

**قال الإمام ابن قيم الجوزية:** «المرض نوعان: مرض القلوب، ومرض الأبدان:

وأما مرض الأبدان؛ فقال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١]، وذكر مرض البدن في الحج، والصوم، والوضوء؛ لسرٍّ بديع يُبَيِّنُ لك عظمة القرآن، والاستغناء به لمن فهمه وعقله عن سواه.

**وذلك: أن قواعد طب الأبدان ثلاثة:**

حفظ الصحة.

والحمية عن المؤذي.

واستفراغ المواد الفاسدة.

**فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة:**

فقال في آية الصوم: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]؛ فأباح الفطر للمريض؛ لعذر المرض، وللمسافر؛ طلبًا لحفظ صحته وقوته؛ لئلا يذهبها الصوم في السفر؛ لاجتماع شدة الحركة، وما يوجبه من التحليل، وعدم الغذاء الذي يخلف ما تحلل؛ فتخور القوة، وتضعف؛ فأباح للمسافر الفطر؛ حفظًا لصحته وقوته عما يضعفها.

وقال في آية الحج: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ فأباح للمريض ومن به أذىٰ من رأسه -من قمل، أو حكَّة، أو غيرهما- أن يحلق رأسه في الإحرام استفراغًا لمادة الأبخرة الرديئة التي أوجبت له الأذىٰ في رأسه باحتقانها تحت الشعر، فإذا حلق رأسه، تفتحت المسام؛ فخرجت تلك الأبخرة منها؛ فهذا الاستفراغ يقاس عليه كل استفراغ يؤذي انحباسه.

والأشياء التي يؤذي انحباسها ومدافعتها عشرة: الدم إذا هاج، والمني إذا تَبَيَّغ، والبول، والغائط، والريح، والقيء، والعطاس، والنوم، والجوع، والعطش.

وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبسه داء من الأدواء بحسبه.

وقد نبه سبحانه باستفراغ أدناها -وهو البخار المحتقن في الرأس- علىٰ استفراغ ما هو أصعب منه؛ كما هي طريقة القرآن: التنبيه بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ.

**وأما الحمية**؛ فقال تعالىٰ في آية الوضوء: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء:٤٣]؛ فأباح للمريض العدول عن الماء إلىٰ التراب حمية له أن يصيب جسده ما يؤذيه، وهذا تنبيه علىٰ الحمية عن كل مؤذ له من داخل أو خارج.

فقد أرشد سبحانه عباده إلىٰ أصول الطب ومجامع قواعده، ونحن نذكر هدي رسول الله ﷺ في ذلك، ونبين أن هديه فيه أكمل هدي.

**فأما طب القلوب**؛ فَمُسَلَّم إلىٰ الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم-، ولا سبيل إلىٰ حصوله إلا من جهتهم وعلىٰ أيديهم؛ فإن صلاح القلوب أن تكون عارفة بربِّها، وفاطرها، وبأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وأن تكون مؤثِرَةً لمرضاته ومحابِّه، متجنبة لمناهيه ومساخطه، ولا صحة لها ولا حياة ألبتة إلا بذلك، ولا سبيل إلىٰ تلقيه إلا من جهة الرسل، وما يُظَن من حصول صحة القلب بدون اتباعهم؛ فغلط ممن يظن ذلك، وإنما ذلك حياة نفسه البهيمية الشهوانية، وصحتها وقوتها، وحياة قلبه وصحته وقوته عن ذلك بمعزل، ومن لم يميز بين هذا وهذا؛ فليبك علىٰ حياة قلبه؛ فإنه من الأموات، وعلىٰ نوره؛ فإنه منغمس في بحار الظلمات!

**وأما طب الأبدان؛ فإنه نوعان:**

**الأول**: نوع قد فطر الله عليه الحيوان ناطقه وبهيمه؛ فهذا لا يحتاج فيه إلىٰ معالجة طبيب؛ كطب الجوع، والعطش، والبرد، والتعب بأضدادها وما يزيلها.

**والثاني**: ما يحتاج إلىٰ فكر وتأمل؛ كدفع الأمراض المتشابهة الحادثة في المزاج، بحيث يخرج بها عن الاعتدال، إما إلىٰ حرارة، أو برودة، أو يبوسة، أو رطوبة، أو ما يتركب من اثنين منها، وهي نوعان: إما مادية، وإما كيفية؛ أعني: إما أن يكون بانصباب مادة، أو بحدوث كيفية، والفرق بينهما: أن أمراض الكيفية تكون بعد زوال المواد التي أوجبتها؛ فتزول موادها، ويبقىٰ أثرها كيفية في المزاج.

وأمراض المادة أسبابها معها تمدُّها، وإذا كان سبب المرض معه؛ فالنظر في السبب ينبغي أن يقع أولًا، ثم في المرض ثانيًا، ثم في الدواء ثالثًا.

أو الأمراض الآلية، وهي: التي تخرج العضو عن هيئته؛ إما في شكل، أو تجويف، أو مجرىٰ، أو خشونة، أو ملاسة، أو عدد، أو عظم، أو وضع، فإن هذه الأعضاء إذا تألفت وكان منها البدن سمي تألفها: اتصالًا، والخروج عن الاعتدال فيه يسمىٰ: تفرق الاتصال، أو الأمراض العامة التي تعم المتشابهة والآلية.

والأمراض المتشابهة، هي: التي يخرج بها المزاج عن الاعتدال، وهذا الخروج يسمىٰ مرضًا بعد أن يضر بالفعل إضرارًا محسوسًا.

وهي علىٰ ثمانية أضرب: أربعة بسيطة، وأربعة مركبة.

**فالبسيطة:** البارد، والحار، والرطب، واليابس.

**والمركبة:** الحار الرطب، والحار اليابس، والبارد الرطب، والبارد اليابس.

وهي إما أن تكون بانصباب مادة، أو بغير انصباب مادة، وإن لم يضر المرض بالفعل يسمىٰ: خروجًا عن الاعتدال صحة.

**وللبدن ثلاثة أحوال:** حال طبيعية، وحال خارجة عن الطبيعية، وحال متوسطة بين الأمرين.

**فالأولىٰ:** بها يكون البدن صحيحًا.

**والثانية:** بها يكون مريضًا.

**والحال الثالثة**: هي متوسطة بين الحالتين؛ فإن الضد لا ينتقل إلىٰ ضده إلا بمتوسط، وسبب خروج البدن عن طبيعته، إما من داخله؛ لأنه مركب من الحار والبارد، والرطب واليابس، وإما من خارج؛ فلأن ما يلقاه قد يكون موافقًا، وقد يكون غير موافق، والضرر الذي يلحق الإنسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال، وقد يكون من فساد في العضو، وقد يكون من ضعف في القوىٰ، أو الأرواح الحاملة لها، ويرجع ذلك إلىٰ زيادة ما الاعتدال في عدم زيادته، أو نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه، أو تفرق ما الاعتدال في اتصاله، أو اتصال ما الاعتدال في تفرقه، أو امتداد ما الاعتدال في انقباضه، أو خروج ذي وضع وشكل عن وضعه وشكله بحيث يخرجه عن اعتداله.

**فالطبيب**: هو الذي يفرق ما يضر بالإنسان جمعه، أو يجمع فيه ما يضره تفرقه، أو ينقص منه ما يضره زيادته، أو يزيد فيه ما يضره نقصه؛ فيجلب الصحة المفقودة، أو يحفظها بالشكل والشبه، ويدفع العلة الموجودة بالضد والنقيض، ويخرجها أو يدفعها بما يمنع من حصولها بالحمية، وسترىٰ هذا كله في هدي رسول الله ﷺ شافيًا كافيًا بحول الله وقوته، وفضله ومعونته»[1].

وبهذا يكون الطب النبوي الصحيح طبًّا ربانيًّا خرج من مشكاة الوحي، إلا أن أقوامًا خالفوا ذلك وجردوا الطب النبوي من مقام الوحي وزعموا: أن

---

(١) «الطب النبوي» (ص ٦١-بتحقيقي).

الطب النبوي طب شعبي في عصر النبوة، وبالغ بعضهم؛ فزعم: أنه لا يناسب المجتمعات المعاصرة، وإن كان مناسبًا لأهل البادية في وقته، وقد توكأ كثير من منكري الطب النبوي علىٰ مقالات لبعض أهل العلم؛ كابن خلدون، والقاضي عياض، وبعض المعاصرين كالدكتور محمد سليمان الأشقر في كتابه: «مدىٰ الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشئون العلاجية والطبية».

**ويقول الدكتور مصطفىٰ سعيد الخن في كتابه: «الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي» (ص ١٢٢) تحت عنوان ما لا يدخل تحت السنة التشريعية-:** «المكتسبات والخصائص الشخصية، وهي ما صدر عنه ﷺ بمقتضىٰ الخبرة الإنسانية، والحذق، والتجارب في الشئون الدنيوية: من تجارة، أو زراعة، أو تنظيم جيش، أو تدبير حربي، أو وصف دواء لمريض، وما أشبه ذلك؛ فما يصدر عنه في هذا المجال ليس بتشريع؛ لأنه ليس صادرًا عن وصفه رسولًا، وإنما هو صادر عن نتيجة خبرته ﷺ، وتقديره الشخصي، علىٰ أنه قد يستأنس بها في حياة الإنسان وسلوكه؛ لما علمنا من أنه ﷺ قد أوتي من العلم والحكمة ما لم يؤت غيره، اللهم إلا إذا كانت أمورًا لها علاقة بتطور البيئة والزمن؛ فيرجع في ذلك إلىٰ أهل الخبرة والاختصاص؛ للعمل بما يحقق المصلحة»[(١)].

**فكان لابد من هذه المشاركة العلمية المتواضعة:** التي تدفع سوء

(١) **صحيح:** أخرجه ابن ماجه (٢١٤١)، وأحمد (٥/ ٢٧٢و٣٨١)، وصححه شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيحة» (١٧٤).

الفهم؛ الذي أردىٰ هذه الطائفة في الافتئات علىٰ هذا الجانب العلمي المشرق من السنة النبوية، والذي يعده كثير من المعاصرين من دلائل النبوة؛ لموافقته المعارف الطبية المعاصرة، وملاءمته للوصفات العلاجية الحديثة، بل إنه سبق معارف طبية، وأخبر بحقائق علمية تم اكتشافها بعد قرون طويلة من إخبار المصطفىٰ ﷺ بها، وكان هذا المجال سببًا في إسلام كثير من الباحثين في العلوم الطبية من الغربيين.

وقد يتمرس بعض هؤلاء وراء قولهم: إن موضوع الطب النبوي كثر مروجوه في هذا الزمن، تعدد المشتغلون به من أطباء، وشيوخ، وعوام، وانتشرت الكتب المصنفة فيه، وذلك بفضل انتسابه إلىٰ النبي ﷺ، حتىٰ وصل الأمر إلىٰ قول القائل: يجب العودة إلىٰ الطب النبوي، وترك الطب الغربي؛ لأن في الطب النبوي حلًّا لمشاكل العصر.

**وهؤلاء دوافعهم مختلفة ورغباتهم شتىٰ:**

**فمنهم**: المتحمس للدين علىٰ غير بصيرة، يظن أن كل ما قيل فيه: أنه طب نبوي فيه شفاء من كل داء.

**ومنهم**: المحب للنبي ﷺ، وبحكم سلطان العاطفة الدينية العاصفة يريد أن يثبت إعجاز السنة النبوية.

**ومنهم**: من يرىٰ استعلاء الغرب في كل أمر من أمور حياتنا؛ فيرىٰ في إظهار موضوع الطب النبوي، ونبذ الطب الغربي تخلصًا ولو شيئًا يسيرًا من ظلم الغرب.

**ومنهم**: من جعل موضوع الطب النبوي طريقًا للغنىٰ السريع المريح، أو سلمًا للشهرة بين عشية وضحاها، وبخاصة بعد أن خصصت كثير من القنوات الفضائية ساعات من بثها لهذا الشأن.

وهذه الأمور كلها موجودة لا تخفىٰ علينا، ولا ينفيها ذو عقل يتصور هذه المسألة، ويدرك وجودها في الواقع، فكان لابدَّ من هذه الرسالة التي تضبط كيفية التعامل مع الطب النبوي ؛ لتعود إليه هيبته، وتجذر في النفوس قداسته، وتقطع علىٰ ذوي الأغراض والأهواء حجتهم؛ ببيان أن أخطاء كثير من المتعاملين مع الطب النبوي، وسوء صنيع بعضهم، ليس بحجة لإلغاء الطب النبوي، أو التشكيك فيه، أو ادِّعاء أنه متناقض، أو أنه نتاج الطب الشعبي الغربي أو الطب اليوناني.

وسميتها:

## «الطب النبوي
## وحي أم تجربة؟»

فإن أصبت ووفقت بفضل الله وحده، وإن أخطأت أو قصرت أو جمحت فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله بريئان من ذلك.

وجزىٰ الله أخًا غيورًا ناصحًا أمينًا وجد خيرًا، فدعا الله لي بدعوة صالحة تجبر ضعفي، أو وجد خللًا فنصح لي وصحح، فإنني متقلد منته آخر عمري.

وأسأل الله بحبي له ولرسولهﷺ ودفاعي عن سنته أن يكتب لها القبول الحسن، ويدخر لي ثوابها إلىٰ يوم لقائه.

﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

والله الموعد.

وكتبه

**أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي**

ضحىٰ السبت غرة رمضان ١٤٣٠هـ

عمان البلقاء عاصمة جند الأردن

من بلاد الشام المحروسة

## مدى الاحتجاج بالهدي النبوي في الشئون الطبية والعلاجية

اختلف أهل العلم في هذه المسألة علىٰ قولين:

**الأول**: من جعل جميع أقوال الرسول ﷺ حجة شرعية علىٰ العباد إن ثبتت.

**الآخر**: من جعل أقواله وهديه حجة فيما كان متصلًا بأمور الدين؛ كالإيمان بالله وأسمائه وصفاته، والإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والأحاديث المبينة لأحكام الحلال والحرام، والفرائض، والتعبدات، والمعاملات، وغيرها من أمور الدين والشريعة.

أما الأمور الدنيوية؛ فلا يلزم أن تكون اعتقاداته وأقواله فيها مطابقة للواقع؛ لأنه لا صلة لهذا الأمر بمقام النبوة.

بل قد يقع الخطأ في ذلك الاعتقاد قليلًا أو كثيرًا، بل قد يصيب غيره حيث يخطئ هو ﷺ.

**وزعموا**: أن هذا القول ليس فيه حظٌّ من منصب النبوة الذي أكرمه الله به؛ لأنه منصب يدور علىٰ العلم بالأمور الدينية.

**قال ابن خلدون في «المقدمة» (ص٤٩٣)**: «وللبادية من أهل العمران

طب يبنونه في غالب الأمر علىٰ تجربة قاصرة علىٰ بعض الأشخاص، ويتداولونه متوارثًا عن مشايخ الحي وعجائزه، وربما يصح منه البعض، إلا أنه ليس علىٰ قانون طبيعي، ولا عن موافقة المزاج، وكان عند العرب من هذا الطب كثير، وكان فيهم أطباء معروفون؛ كالحارث ابن كَلَدَة وغيره.

والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل[1]، وليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمر كان عاديًّا للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع علىٰ ذلك النحو من العمل؛ فإنه ﷺ إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات.

وقد وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع، فقال: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**...»؛ فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطب الذي وقع في الأحاديث المنقولة علىٰ أنه مشروع، فليس هناك ما يدل عليه؛ اللهم إلا إذا استعمل علىٰ جهة التبرك وصدق العقد الإيماني، فيكون له أثر عظيم النفع، وليس ذلك في الطب المزاجي، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل ونحوه، والله الهادي إلىٰ الصواب، لا رب سواه»[2].

**وقال القاضي عياض في «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ» (٢/ ١٨٣ -١٨٥)**: «فصل: فأما أحواله في أمور الدنيا؛ فنحن نسبرها علىٰ أسلوبها

(١) أي: من باب طب البادية المبني علىٰ التجارب القاصرة.

(٢) ولمثله ذهب الدهلوي في «حجة الله البالغة» (١/ ٣٧١- ٣٧٢).

المتقدم بالعقد والقول والفعل: أما العقد منها؛ فقد يعتقد في أمور الدنيا الشيء علىٰ وجه ويظهر خلافه، أو يكون منه علىٰ شك أو ظن بخلاف أمور الشرع (ثم ذكر حديث تأبير النخل)، وهذا علىٰ ما قررناه فيما قاله من قِبَل نفسه في أمور الدنيا وظنه من أحوالها، لا ما قاله من قبل نفسه واجتهاده في شرع شرعه وسنَّة سنَّها.. فمثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيها ما ذكرناه؛ إذ ليس في هذا كله نقيصة ولا محطة، وإنما هي أمور اعتيادية يعرفها من جربها وجعلها همه وشغل نفسه بها، والنبي ﷺ مشحون القلب بمعرفة الربوبية، ملآن الجوانح بعلوم الشريعة، مقيد البال بمصالح الأمة الدينية والدنيوية؛ ولكن هذا إنما يكون في بعض الأمور، **ويجوز في النادر فيما سبيله التدقيق في حراسة الدنيا واستثمارها، لا في الكثير المؤذن بالبله والغفلة.**

وقد تواتر بالنقل عنه ﷺ من المعرفة بأمور الدنيا، ودقائق مصالحها، وسياسة فرق أهلها؛ ما هو معجز في البشر، مما قد نبهنا عليه في باب معجزاته من هذا الكتاب».

**وكل من جاء بعدهما لا يخرج كلامه عن فحوىٰ كلامهما، أو استدلالهما، والجواب علىٰ ذلك من وجوه:**

١- من المتفق عليه بين العلماء: أن السنة النبوية من مصادر التشريع الإسلامي في كل نواحي الحياة؛ من أمور غيبية اعتقادية، أو أحكام عملية، أو سياسية، أو تربوية، وأنه لا يجوز مخالفتها في شيء من ذلك لرأي، أو اجتهاد،

أو قياس(١).

ولذلك ؛ فإن الطب النبوي صادر عن الوحي ومشكاة النبوة، ومما يحتج به في هذا الباب قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٥]، فإن قوله: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ عموم شامل بمقتضىٰ اللغة لكل ما يخرج من فم النبي ﷺ من القول؛ سواء ما يتعلق بأمور الدين أو أمور الدنيا، فكل ذلك وحي أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾.

وكذلك أمر الله بأخذ جميع ما جاء به النبي ﷺ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧].

وقد أمر الله بطاعة رسوله والرجوع إلىٰ سنته عند التنازع: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

وعليه؛ فلا اختيار لأحد إذا ورد قول الله ورسوله ﷺ: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فليحذر العبد مخالفة أمره ﷺ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣].

وقد دلَّت السنة علىٰ أن كلَّ ما قاله ﷺ حقٌّ لا ريب فيه.

---

(١) انظر: «الحديث حجة بنفسه في الأحكام والعقائد» لشيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٣).

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: كنت أكتب كلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ؛ فأومأ بأصبعه إلىٰ فيه، فقال: «**اكتب؛ فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق**»(١).

**فهذا الحديث صريح**: في أن كل ما قاله رسول الله ﷺ حق لا يأتيه باطل، ولا يخالطه وهم، ولا يعتريه زلل.

**ويدل علىٰ العموم أمور**:

أ- كتابة عبد الله بن عمرو رضي الله عنه كلَّ شيء قاله رسول الله ﷺ.

ب- أمر النبي ﷺ لعمرو بالكتابة بقوله: «**اكتب**».

ت- قوله ﷺ: «**ما يخرج منه إلا حق**» صريح في العموم.

ث- إبطال رسول الله ﷺ اعتقاد بعض قريش: أن كلامه في الرضا يختلف عن كلامه في الغضب.

ولا شك أن الطب النبوي مما خرج من فم رسول الله ﷺ؛ فهو حق.

٢- وقد دلت السنة المطهرة علىٰ أن الطب النبوي من الوحي الإلهي.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أنزل الله داء؛ إلَّا أنزل له**

---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٤٦)، وأحمد (٦٥١٠ - ط الرسالة)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (ص ٨٩- ٩٠)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ٨٠)، والدارمي (١/ ١٢٥)، والحاكم (١/ ١٠٥- ١٠٦) بإسناد صحيح.

شفاء»[1].

**قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/ ١٣٥)**: «المراد بالإنزال هو: إنزال علم ذلك علىٰ لسان الملك للنبي ﷺ مثلًا، أو عبر بالإنزال عن التقدير».

**وقال عبد اللطيف البغدادي في «الطب من الكتاب والسنة» (ص ٧٩)**: «الطب من السنة القائمة؛ لأنه عليه السلام فعله، وأمر به».

**ومما يدل علىٰ ذلك -أيضًا- من السنة المطهرة**: جزمه ﷺ بأن دواءً فيه شفاءٌ، ومن ذلك قوله: «**في الحبَّة السوداء شفاء من كل داء إلا السام**»[2].

وهذا ما فهمه الصحابة الكرام؛ حيث ذهبوا إلىٰ الاحتجاج بأحاديث الطب الواردة عنه ﷺ.

عن أسماء رضي الله عنها أنها كانت تؤتىٰ بالمرأة الموعوكة، فتدعو بالماء، فتصبه علىٰ جيبها، وتقول: إن رسول الله ﷺ قال: «**أبردوها بالماء؛ فإنها من فيح جهنم**»[3].

**قال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٧/ ٤٢٠)**: «إذا صحت السنة بشيء وعمل بها الصحابة؛ فلا معدل عنها».

وهذا مذهب المحدثين بعامة، ففي صحيح البخاري -مثلًا-: «باب السعوط»، «باب أي ساعة يحتجم»، «باب الحجامة في السفر»، و«باب الحجامة

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٨٨)، ومسلم (٢٢١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٧/ ٢٣٦٦٩)، وعنه مسلم (٢٢١١).

من الشقيقة والصداع»، وفي «السنن» تجد كتبًا مفردة عن الطب(١).

**٣**- إن عدم الاحتجاج بأحاديث الطب النبوي يؤدي إلىٰ ضياع قسم كبير من السنة المطهرة.

**قال السيوطي؛ كما في «مرقاة المفاتيح» (٤/ ٤٩٣)**: «الأحاديث المأثورة في علمه ﷺ بالطب لا تحصىٰ، وقد جمع منها دواوين».

**٤**- أن اجتهاد الرسول ﷺ ليس كاجتهاد المجتهدين؛ لأنه لا يقر علىٰ خطأ ألبتة؛ سواء أكان في أمور الدين أو الدنيا.

**ولعل قائلًا يقول**: إن كون السنة وحيًا من الله ينافي كون الرسول ﷺ مجتهدًا علىٰ قول القائلين بذلك.

**والجواب**: إن مسألة اجتهاد الرسول ﷺ مسألة أصولية خلافية.

**ولكن جمهور الأصوليين**: ذهبوا إلىٰ جواز وقوع ذلك منه ﷺ عقلًا وشرعًا(٢).

ولا يوجد ما ينفي ذلك إلا أفهام قوم قصروا عن إدراك الحق في هذه المسألة؛ فلم يستطيعوا الجمع بين الحقائق الشرعية الصحيحة؛ لأن في المسألة نكتة لطيفة لم يقع عليها إلا المحققون في هذا الفن، وهي:

**١**- أن اجتهاده ﷺ ينزل منزلة الوحي.

**٢**- أن اجتهاده ﷺ ليس له حكم اجتهاد غيره.

---

(١) سبقت الإشارة إلىٰ ذلك (ص٦).

(٢) انظر: «المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية (ص٤٥١-٤٥٢)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (ص ٢٥٥ - ٢٥٦).

**قال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إرشاد الفحول» (ص٢٥٦) رادًّا علىٰ قول من قال:** إن الاجتهاد فيه صواب وخطأ، فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد أجيب عنه بمنع كون اجتهاده يكون له حكم اجتهاد غيره؛ فإن ذلك إنما كان لازمًا لاجتهاد غيره: لعدم اقترانه لما اقترن به اجتهاده ﷺ من الأمر باتباعه».

**وقال العلامة علي بن سلطان محمد القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١/ ٢٣٧):** «ثم من قال بأنه -عليه الصلاة والسلام- كان مجتهدًا، ينزل اجتهاده منزلة الوحي؛ لأنه لا يخطئ، وإذا أخطأ ينبه عليه بخلاف غيره».

**ومن قبلهما الإمام الشاطبي؛ فقد حقق المسألة تحقيقًا عميقًا، ووثقها توثيقًا دقيقًا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الموافقات» (٤/ ٢١):** «فإن الحديث: إما وحي من الله صرف، وإما اجتهاد من الرسول ﷺ معتبر بوحي صحيح من كتاب أو سنة، وعلىٰ كلا التقديرين لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- ما ينطق عن الهوىٰ إن هو إلا وحي يوحىٰ، وإذا فرع علىٰ القول بجواز الخطأ في حقه؛ فلا يقر عليه ألبتة، فلابد من الرجوع إلىٰ الصواب».

**قلت:** هذا هو الحق اللباب والصواب العجاب؛ فإن الوقائع الصحيحة تؤكده، وبهذا القيد الدقيق تُقَيِّده؛ فإن الرسول اجتهد؛ كما في قصة أسارىٰ بدر، وفي الإعراض عن الأعمىٰ: عمرو بن أم مكتوم رضي الله عنه، وفي الإذن للمخلفين؛ فسرعان ما ينزل الوحي يريه الحق حقًّا، ويرشده لاتباعه.

وبهذا يكون الخلاف بين الفريقين خلاف لفظي شكلي؛ لأن النتيجة واحدة بحيث لا يقرُّ النبي ﷺ علىٰ خطأ؛ لأنه مؤيد بالعصمة، وبذلك يكون أمر السنة؛ كما قال الشاطبي في «الموافقات» (٤/ ٨٠): «كلُّ ما أخبر به الرسول ﷺ من خبر؛ فهو كما أخبر، وهو حق وصدق، معتمد عليه فيما أخبر به وعنه، سواء انبنىٰ عليه في التكليف حكم أم لا، كما أنه إذا شرع حكمًا أو أمر أو نهىٰ؛ فهو كما قال -عليه الصلاة والسلام- لا يفرق في ذلك بين ما أخبره به الملك عن الله، وبين ما نفث في روعه وألقىٰ في نفسه، أو رآه رؤية كشف واطلاع علىٰ مغيب علىٰ وجه خارق للعادة، أو كيفما كان؛ فذلك معتبر يحتج به، وينبني عليه في الاعتقادات والأعمال جميعًا؛ لأنه ﷺ مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوىٰ».

**قلت**: وفي مسألة تأبير النخل شفاء للعيِّ؛ فدونك تحقيقها:

أخرج الإمام مسلم (١٥/ ١١٦- نووي)، وابن ماجه (٢٤٧٠)، وأحمد (١/ ١٦٢) عن سماك: أنه سمع موسىٰ بن طلحة بن عبيد الله يحدث عن أبيه؛ قال: مررت مع النبي ﷺ بقوم علىٰ رءوس النخل، فقال: «**ما يصنع هؤلاء؟**»، قالوا: يلقحونه؛ يجعلون الذكر في الأنثىٰ فلقح، قال: «**ما أظن يغني ذلك شيئًا**»، فأخبروا بذلك؛ فتركوه، فأخبر الرسول ﷺ بذلك، فقال: «**إن كان ينفعهم؛ فليصنعوه؛ فإني إنما ظننت ظنًّا، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا؛ فخذوه؛ فإني لن أكذب علىٰ الله ﷻ**».

وأخرج مسلم (١٥/ ١١٧) من حديث رافع بن خديج ﵁؛ قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يأبرون النخل، يقولون: يلقحون النخل، فقال: «**ما تصنعون؟**»،

قالوا: كنا نصنعه، قال: «**لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا**»، فتركوه، فنفضت أو فنقصت.

قال: فذكروا ذلك له، فقال: «**إنَّما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم؛ فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي؛ فإنَّما أنا بشر**».

**قال عكرمة:** أو نحو هذا.

**قال المَعْقِرِي**(١): فَنَفَضَت -ولم يشك-(٢).

---

(١) هو أحمد بن جعفر المعقِري، بفتح الميم وإسكان العين المهملة وكسر القاف، منسوب إلىٰ معقِر.

(٢) بهذه الدقة العجيبة نقلت أحاديث النبي ﷺ؛ فإذا شك الراوي، أو روىٰ بالمعنىٰ صرح بذلك، ليعلم الواقف علىٰ المنقول حقيقته(!)

وهذا المثال الذي بين يديك وأمثاله صاعقة علىٰ رأس أبي رية وأضرابه وأفراخه الذين زعموا: أن جميع الأحاديث النبوية مستها أفهام الرواة القاصرة؛ فسلبتها إشراقة البلاغة النبوية، ومرادهم: الطعن في الرواة والمروي والناقل والمنقول؛ ليسلم لهم ما نفث الشيطان في روعهم، ولكن أبىٰ الله إلا أن يرسل الحق علىٰ الباطل، فيدمغه؛ فإذا هو زاهق، ولنابتة السوء الويل مما تصف، وهاك ما اقترف؛ لتعرف أنه انحرف:

قال في كتابه الموسوم بـ «أضواء علىٰ السنة النبوية» (ص٢٠ - ط٣): «...حتىٰ انتهيت إلىٰ حقائق عجيبة ونتائج خطيرة: ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها -مما سموه صحيحًا، أو ما جعلوه حسنًا- حديث قد جاء علىٰ حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق به الرسول، ووجدت أن: الصحيح منه علىٰ اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة، وقد يوجد بعض ألفاظ. مفردة بقيت علىٰ حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في الفلتة والندرة، وتبين لي: أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثًا صحيحًا؛ إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته...».

وفي كتابي: «السنة النبوية بين أتباعها وأعدائها» غاية المريد، وبغية المستفيد، وبلغة =

وأخرج مسلم (١٥/ ١١٧- نووي)، وابن ماجه (٢٤٧١)، وأحمد (٦/ ١٢٣) عن حماد: حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك. وهشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن النبي ﷺ مرَّ بقوم يلقحون، فقال: «**لو لم تفعلوا؛ لصلح**» فخرج شيصًا، فمرَّ بهم، فقال: «**ما لنخلكم؟**»، قالوا: قلت كذا، قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**».

لقد أخبر الرسول ﷺ عن ظنِّه، وكذلك كان ظنُّه، فالخبر صِدْقٌ قطعًا، أما بالنسبة؛ لهم فلم يكن خبرًا، وإنما كان ظنًّا؛ كما بينته الروايات الصحيحة لذلك؛ فهو ليس من باب اجتهاده ﷺ الذي يراه شرعًا، فهذا يجب العمل به، ومع ذلك؛ فلم يقر الخطأ.

**قال النووي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ١١٦-١١٧)**: «...قال العلماء: قوله ﷺ: «من رأيي»؛ أي: في أمر الدنيا ومعاشها لا علىٰ التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعًا؛ يجب العمل به، وليس أبار النخل من هذا النوع؛ بل من النوع المذكور قبله، مع أن لفظة (الرأي) إنما أتىٰ بها عكرمة علىٰ المعنىٰ؛ لقوله في آخر الحديث: قال عكرمة: أو نحو هذا؛ فلم يخبر بلفظ النبي محققًا[1]».

=

المستزيد؛ حيث قطعنا -بفضل الله وتوفيقه- دابر شبهاتهم الزائغة الداحضة بحجج الله البالغة الناهضة.

(١) وفيه دليل واضح وبرهان لائح لمن ألقىٰ السمع وهو شهيد: أن أهل العلم يرون أن الراوي الثقة إن لم يستدرك علىٰ روايته، فقد جاء بلفظ النبي ﷺ محققًا؛ كما خرج من مشكاة النبوة.

فليتأمل المنصف مقالة أهل العلم ولا يخذله مكاء الناعقين؛ فإنه طنين ذباب، ونعيق غراب، لم يضربوا بنصيب في هذا الباب (!).

قال **العلماء**: لم يكن هذا القول خبرًا، وإنما كان ظنًّا؛ كما بينه في هذه الروايات...».

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ»** (١٨/ ١٢): «... وهو لم ينههم عن التلقيح؛ لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن الخيط الأبيض والخيط الأسود هوالحبل الأبيض والأسود».

٥- **الطب فعل من أفعال المكلفين**، وإنما جاء الشرع الحنيف؛ ليضبط أفعال المكلفين ويحكمها ببيان ما يوجبه الله منها، أو ما يحرمه، أو ما يستحبه، أو يكرهه، أو يجيزه.

وهذه هي الأحكام التكليفية الخمسة؛ فلا يخرج عنها أي فعل من أفعال المكلفين.

ولذلك جاءت أحاديث تأمر بالتداوي، وأحاديث تصف بعض الأدوية، وأخرىٰ تحرم قسمًا آخر... إلخ.

٦- الأفعال التي صدرت عن رسول الله ﷺ بقصد التشريع كلها تدخل ضمن السنة؛ لأننا نستفيد منها أحكامًا شرعية أدناها الإباحة، وما كان كذلك؛ فلابدَّ أن يكون وحيًا يوحىٰ.

٧- هذه الأحاديث النبويَّة المتعلقة بالطب بنىٰ عليها الفقهاء أحكامًا فقهية كثيرة، مما يدل علىٰ أنها عندهم من الشرع الحكيم الذي أوحىٰ الله به إلىٰ رسول الله محمدٍ ﷺ.

٨- الله سبحانه أنزل الداء والدواء، علمه من علمه، وجهله من جهله، وما يتعلق بأمور الداء والدواء الموجودة في السنة النبوية؛ إنما هو بتعليم الله

لرسوله ﷺ ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]؛ ولأن الرسول ﷺ لم يتلق علمًا من عند غير الله؛ إذن لارتاب المبطلون: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت:٤٨].

٩- أن الحقائق العلمية والطبية الواردة في السنة اشتملت علىٰ أدلة دامغة أَيَّدها العلم الحديث، وأكدها الطب الجديد؛ مما يدل دلالة لا لبس فيها، ولا غموض يعتريها: أن الذي أوحاها لرسول الله ﷺ هو رب العالمين ﷻ.

١٠- كثير من الباحثين المعاصرين أهل الاختصاص بالعلم التجريبي والصناعة الطبية وجدوا في هذه الأحاديث النبوية حقائق علمية مذهلة أثبتتها التجارب المخبرية، ولذلك أسسوا لها هيئة عالمية متخصصة في الإعجاز العلمي للكتاب والسنة، ينتسب إليها عشرات من العلماء، لهم مكانة علمية مرموقة، ودرجات أكاديمية عالية، مما يدلُّ دلالة لا لبس فيها، ولا غموض يعتريها: أن الأحاديث الطبية عندهم من باب الوحي الذي أنزل علىٰ محمد ﷺ، وأنها من معجزاته، ودلائل نبوته[1].

---

(١) مع تقديري لكل الجهود التي تبذلها الهيئة العالمية للإعجاز القرآني في القرآن والسنة، ومثيلاتها في العالم الإسلامي، فهم لا يزالون يقعون في أمرين خطيرين يعكر علىٰ البحوث والدراسات التي تنشر في هذا الباب.

**الأول**: إيرادهم ما هبَّ ودبَّ من الأحاديث، دون تمحيص للصحيح من السقيم، وقد زاد بعض الباحثين الطين بلة، فتكلم في غير فنه، وزعم أن موافقة الأحاديث الواهية للحقائق العلمية يرفع درجتها إلىٰ الصحة (!).

**الأخير**: أن بعض الباحثين لا يفرق بين النظرية العلمية، والحقيقة العلمية، ومعجزات القرآن والسنة العلمية حقائق، وليست نظريات؛ فتدبر.

١١- هذا التوافق العجيب بين الأحاديث النبوية ومكتشفات العلماء في حقول الطب، وفي ضوء التقدم العلمي المذهل يؤكد للعالمين: أن قائل هذه الأحاديث الصحيحة في ذلك الزمان لا يكون إلَّا نبيًّا يوحىٰ إليه من رب العالمين[1].

**ودونك بعض الأمثلة التفصيلية:**

## ١- القول الفاصل في حديث المفاصل[2].

**الأحاديث النبوية:**

١- عن عائشة ﵂: أن رسول الله ﷺ قال: «**إنه خلق كل إنسان من بني آدم علىٰ ستين وثلثمائة مفصل: فمن كبَّر الله، وحمد الله، وهلل الله، وسبح الله، واستغفر الله، وعزل حجرًا عن طريق الناس، أو شوكة أو عظمًا من طريق الناس، وأمر بمعروف، أو نهىٰ عن منكر، عدد تلك الستين والثلثمائة السلامىٰ؛ فإنه يمشي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار**»[3].

٢- عن بريدة قال سمعت رسول اللهِ ﷺ قال: «**في الإنسان ستون وثلثمائة مفصل، فعليه أن يتصدق عن كل مفصل منها صدقة**». قالوا: فمن

(١) حتىٰ لقد وضعت بعض الجامعات الأوربية حديثًا نبويًّا علىٰ مدخل كلية الطب فيها (!).
(٢) أصل هذا البحث للأستاذ الدكتور شريف أحمد جلال، والأستاذ الدكتور أحمد عبد المنعم العياط، والأستاذ الدكتور مصطفىٰ محمد عبد المنعم، وقد هذبته وزدته بما يناسب المقام المذكور.
(٣) أخرجه مسلم (١٠٠٧).

الذي يطيق ذلك يا رسول الله؟ قال: «**النخاعة في المسجد تدفنها، أو الشيء تنحيه عن الطريق؛ فإن لم تقدر فركعتا الضحىٰ تجزئ عنك**(١)»(٢).

**المعنىٰ اللغوي:**

**مفصل**: ملتقىٰ العظميين في البدن.

**السلامىٰ** -بضم السين وتخفيف اللام- وهو: المفصل، وجمعه: سُلَامَيَات -بفتح الميم وتخفيف الياء-.

**العوائق في تطابق الحقيقة الكونية مع النص الشرعي:**

١- اقتصار الإشارة في فهم الحديث علىٰ المفاصل بين العظام مع إهمال ما بين الغضاريف.

٢- اختلاف التعريف العلمي للمفاصل، والذي يشمل التقاء عظام أو

---

(١) وقد طلبت حكمة ارتباط صلاة الضحىٰ بمفاصل جسم الإنسان؛ فظهر لي أن هذا عدد المفاصل المتحركة التي تعطي الهيكل العظمي القدرة الكاملة علىٰ الحركة بمرونة تامة، وتعرف المفاصل الزليلية؛ لاحتوائها علىٰ سوائل تعين علىٰ انزلاق العظام ودون ارتطام بعضها ببعض، ويعرف بالسائل الزليلي.
ولولا هذه المفاصل التي وهبها الله ﷻ للإنسان لما استطاع الإنسان الحركة، ولذلك أوصانا رسول الله ﷺ بوجوب شكر المنعم ﷻ كل يوم تطلع فيه الشمس بعدد مفاصل جسم الإنسان.
ثم بين رسول الله ﷺ أن ركعتي الضحىٰ تجزئ عن ذلك، لأنه في الصلاة تتحرك جميع مفاصل الجسم، فلا يبقىٰ مفصل إلا وقد شارك في هذه الصلاة، فلذلك فصلاة الضحىٰ تجزئ عن ثلثمئة وستين صدقة؛ لأن كل سلامىٰ صدقة، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٤٢٤)، وأحمد (٥/ ٣٥٤)، -واللفظ له-، وابن حبان (٢٥٤٠)، وابن خزيمة (١٢٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١١٦٤)، وهو صحيح.

غضاريف بدون فاصل عن الفهم اللغوي الذي يشير إلىٰ وجود فاصل بين شيئين .

٣- ضرورة وضع قاعدة للحالات المتكررة بالجسم، والتي قد تتمفصل فيها عظمتان فىٰ أكثر من موضع، وهل تحتسب مفصلًا واحدًا، أو بعدد أماكن الالتقاء.

حل التناقض الظاهري بضبط التعريف العلمي للمفاصل، ثم تطبيق ذلك بحصر مفاصل الجسم البشري:

**أولًا: وضع التعريف المنضبط للمفاصل:**

تم وضع عدد من الضوابط العلمية التفصيلية قبل بدء العد، ثم القيام بعملية الحصر بدقة؛ حيث إن أي خلل في وضع الضوابط، أو في دقة تطبيقها سيؤدي إلىٰ الخلل فىٰ إظهار الحقيقة الكونية، الممثلة فىٰ العدد الفعلي لمفاصل الجسم المشار إليها فىٰ الحديث الشريف، وبالتالي عدم القدرة علىٰ إظهار مناط الإعجاز، كما أن عدم التقيد بضوابط صحيحة ودقيقة علميًّا من الأساس سيفتح باب الطعن علىٰ مجال الإعجاز بكامله، علىٰ أساس أن المتصدين له يلوون أعناق النصوص الشرعية أو الحقائق العلمية؛ لتتوافق حسب أهوائهم.

**والذي نعتمده في هذا البحث هو أن:**

**المفصل**: هو الالتقاء بين أي عظمتين أو عظمة وغضروف أو غضروفين في أي موضع بجسم الإنسان ما دام بينهما فاصل.

وهذا التعريف لا يتعارض مع علوم اللغة، ولكن يضبط مدلول كلمة (مفصل) بالضابط العلمي الذي يشمل المفاصل التي تشارك فيها الغضاريف، كما لا يتعارض مع المراجع العلمية الحديثة، ولكن يضبطها حسب المدلول اللغوي لكلمة (مفصل)، والذي يعني وجود (فاصل) بين شيئين، كما تم اعتبار التقاء عظمتين مفصلاً واحدًا حتىٰ لو التقيا في أكثر من موضع، وبذلك تكون الضوابط المصاحبة للتعريف هي:

١- لا يدرج في هذا الإحصاء المفاصل الغضروفية الأولية، والتي تتكون من عظام يحيط بها غضروف، حيث يتعظم هذا الغضروف في سن مبكر بحيث تلتحم هذه العظام تمامًا بغير فاصل بينها:

مثال:

أ- التقاء نهايات عظام الأطراف الطويلة مع سيقانها.

ب- التحام عظمة الوتد في الجمجمة مع العظمة القفوية

٢- لم يدرج في هذا الإحصاء اتصال الغضروف بالعظم عندما لا يكون بينهما فاصل، ولكن يتصلان فقط بالتئام غشاء الغضروف مع غشاء العظم.

مثال: اتصال غضاريف الضلوع مع الضلوع.

٣- تم اعتبار الاتصال بين عظمتين كمفصل واحد حتىٰ لو تم الاتصال في أكثر من موقع، مثال:

١- اتصال عظمة الجبهة في الجمجمة مع عظمة الوتد.

٢- اتصال عظمة الوتد مع عظمة الميكعة.

**ثانيًا: حصر مفاصل الجسم البشري تطبيقًا للقاعدة الموضوعة:**

**العدد الكلي للمفاصل حسب القواعد الموضوعة:**

**أولًا: بالعمود الفقري ١٤٧ مفصلًا منها:**

٢٥ مفصلًا بين الفقرات.

٧٢ مفصلًا بين الفقرات و الأضلاع.

٥٠ مفصلًا بين الفقرات عن طريق اللقيمات الجانبية.

**ثانيًا: بالصدر ٢٤ مفصلًا منها:**

٢ مفصل بين عظمتي القص و القفص الصدري.

١٨ مفصلًا بين القص و الضلوع.

٢ مفصل بين الترقوة و لوحي الكتف.

٢ مفصل بين لوحي الكتف و الصدر.

**ثالثًا: بالطرف العلوي ٨٦ مفصلًا منها:**

٢ مفصل بين عظام الكتفين.

٦ مفاصل بين عظام الكوعين.

٨ مفاصل بين عظام الرسغين.

٧٠ مفصلًا بين عظام اليدين.

**رابعًا: بالطرف السفلي ٨٨ مفصلًا منها.**

٢ مفصل للفخذين.

٦ مفاصل بين عظام الركبتين.

٦ مفاصل بين عظام الكاحلين.

٧٤ مفصلًا بين عظام القدمين.

**خامسًا: بالحوض ١٥ مفصلًا منها:**

٤ مفاصل بين عظام الركبة.

٤ مفاصل بين فقرات العصعص.

٦ مفاصل بين عظام الحق.

١ مفصل الإرفاق العاني.

المجموع: ٣٦٠ مفصلًا.

وهكذا تتضح آية جديدة من آيات إعجاز السنة النبوية المطهرة ما كان لبشر أن يحيط بها في زمن النبوة.

والسؤال الذي يفرض نفسه ضرورة: من غير الله الخالق علم خاتم النبيين بهذه الحقائق العلمية المتخصصة؟ والتي كان كبار أساتذة الطب حتىٰ نهايات القرن العشرين لا يعرفون بالضبط عدد المفاصل في جسم الإنسان، حتىٰ أن عددًا كبيرًا من الدوائر العلمية المتخصصة كانت تبتعد عن تحديد عدد مفاصل جسم الإنسان؛ كما فعلت (دائرة المعارف البريطانية) التي جمعت عظام ومفاصل هيكل الإنسان في مجموعات رئيسية دون تحديد، وهي:

١ - الهيكل المحوري، ويشمل العمود الفقري، ومعظم الجمجمة.

٢- الهيكل الأحشائي، ويشمل القفص الصدري، والفك السفلي، وبعض أجزاء الفك العلوي.

٣- الهيكل الطرفي، ويشمل عظام الحوض وأحزمة الأكتاف، وعظام

وغضاريف الأطراف.

وأما ضبطها بالتفصيل؛ فلم يصل إليه علم الإنسان إلا في أواخر القرن العشرين؛ كما في كتاب «رحلة الإيمان في جسم الإنسان» للدكتور حامد أحمد حامد.

وقد ذكرت نشرة (المؤسسة الطبية الأسترالية) بأن عدد مفاصل جسم الإنسان (٣٦٠) مفصلًا، وعدد العظام (٢١٣) عظمًا.

ولماذا يخبر الرسول ﷺ عن أمر غيبي؟ لولا أن الله ﷻ علَّمه هذا الأمر، وجاء العلم موافقًا لما أخبر به رسول الله ﷺ من باب قوله تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

وقد تبين الحق في هذه القضية لبعض علماء الغرب؛ فأسلم.

١- يؤكد الدكتور عبد الباسط السيد -رئيس قسم الكيمياء الحيوية بالمركز القومي للبحوث في مصر- وعضو هيئة الإعجاز العلمي للقرآن والسنة: أن عالم التشريح في مجال الأنف والأذن والحنجرة الألماني (شن) اكتشف أن عدد مفاصل جسم الإنسان (٣٦٠) مفصلًا.

وعندما أخبر بقوله ﷺ **«خلق كل إنسان من بني آدم علىٰ ستين وثلثمائة مفصل، فمن كبر الله، وحمد الله، وهلل الله، وسبح الله، واستغفر الله، وعزل حجرًا عن طريق الناس، أو شوكة أو عظمًا من طريق الناس، وأمر بمعروف، أو نهي عن منكر، عدد تلك الستين والثلثمائة السلامىٰ؛ فإنه**

يمشي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار»[(١)].

**قال العالم الألماني:** أثبتوا لي هذا الحديث، وعندما قرأه في كتب السنة نطق بالشهادتين وأسلم، وجاء إلىٰ هيئة الإعجاز، وأعلن إسلامه.

٢- ويقول الدكتور عبد الله المصلح في محاضرة له أمام حشد كبير من المتسابقين خلال فعاليات النشاط الثقافي لجائزة الأمير سلطان الدولية لحفظ القرآن الكريم للعسكريين، عندما زار المحاضر عيادة العالم الألماني الذي يدعىٰ (بريدل) لمعالجته من مرض ألم به في مفاصله، أحب المحاضر أن يدعو الطبيب الألماني إلىٰ الإسلام، ودار حينها بينهما حديث فحواه: أن العلماء وبالتحديد علماء المفاصل ظلوا وقتًا كبيرًا يبحثون عن العدد الحقيقي لمفاصل الإنسان، بينما المسلمون يعلمون عدد المفاصل في جسم الإنسان منذ (١٥) قرنًا، فبهت العالم الألماني لما سمع ذلك، وأعلن إسلامه».

**٢- العجب العجاب في حديث الذباب:**

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم: فامقلوه**[(٢)]**؛ فإنَّ في أحد جناحيه داءً، وفي الآخر شفاءً**»[(٣)].

وعن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: «**أحد جناحي الذباب سم، والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام: فامقلوه؛ فإنه يقدم السم، ويؤخر**

(١) أخرجه مسلم (١٠٠٧).

(٢) أي: اغمسوه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٢٠و٥٧٨٢).

الشفاء»[١].

قال الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**وأما المعنىٰ الطبي**؛ فقال أبو عبيد: معنىٰ: «امقلوه»: اغمسوه؛ ليخرج الشفاء منه؛ كما خرج الداء. يقال للرجلين: هما يتماقلان؛ إذا تغاطا في الماء».

واعلم أن في الذباب عندهم قوةً سُمِّيةً؛ يدل عليها الورم، والحكة العارضة عن لسعه، وهي بمنزلة السلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه: اتقاه بسلاحه، فأمر النبي ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام، فيقابل المادة السمية المادة النافعة؛ فيزول ضررها[٢]، وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا: فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج، ويقرُّ لمن جاء به: بأنه أكمل الخلق علىٰ الإطلاق، وأنه مؤيد

(١) **صحيح**: أخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٧/ ١٧٨و١٧٩)، و«الكبرىٰ» (٣/ ٨٨)، وابن ماجه (٣٥٠٤)، والطيالسي (٢١٨٨)، وأبو يعلىٰ(٩٨٦)، وأحمد (٣/ ٢٤و٦٧) وغيرهم، وصححه شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» (٣٩).

(٢) ذلك أن الذباب يتلوث بالجراثيم المرضية؛ كجراثيم الكوليرا، والتيفوئيد، والدوسنتاريا، وغيرها التي ينقلها الذباب بكثرة، ومكان هذه الجراثيم يكون علىٰ أطراف أرجل الذبابة -أو في برازها-، وهذا ثابت في جميع المراجع البكتريولوجية، وإذا وقعت الذبابة علىٰ الأكل فإنها تلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للميكروبات المرضية، وإذا تبرزت علىٰ الغذاء يلوث الغذاء بما تفرزه من الفطريات التي تفرز المواد المضادة للبكتيريا (**Antiserum**)، والتي تقتل الجراثيم المرضية.

بوحي إلهي خارج عن القوىٰ البشرية.

**وقد ذكر غير واحد من الأطباء:** أن لسع الزنبور والعقرب إذا دلك موضعه بالذباب: نفع منه نفعًا بينًا وسكَّنه، وما ذاك إلا للمادة التي فيه من الشفاء، وإذا دلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمىٰ: شعرة[1] -بعد قطع رءوس الذباب-: أبرأه»[2].

**وقد تكلم علماؤنا قديمًا وحديثًا في دفع جهل المعترضين والرد عليهم؛ منهم:**

**قال أبو سليمان الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٢٥٩):** «وقد تكلم علىٰ هذا الحديث بعض من لا خلاق له، وقال: كيف يكون هذا؟ وكيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذبابة؟!

كيف تعلم ذلك من نفسها حتىٰ تقدم جناح الداء وتؤخر جناح الشفاء؟! وما أربها إلىٰ ذلك؟!

**قلت:** هذا سؤال جاهل -أو متجاهل-، وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وهي

(١) الشعرة (أو الشحاذ، أو الجلجل): هو التهاب في الغدد الهدبية، يتكون عنه ورم صغير علىٰ شعر الجفن، يكون أحمر في أوله، صغير الحجم، ثم يكبر ويتقيح فيفقأ، وتخرج منه غثيثة صغيرة أو صديد فيزول أثره بعد حين، ويرافقه أكلان وألم خفيف وثقل، ومدته لا تتجاوز غالبًا الستة أيام، وكثيرًا ما يعود، وتعتري هذه العلة ضعيفي البنية ومنحطي القوة، لذا يدخل في العلاج إعطاء المقويات.

(٢) «الطب النبوي» (ص ٢٨٠ وما بعدها - بتحقيقي).

أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرىٰ أن الله قد ألَّف بينها وقهرها علىٰ الاجتماع، وجعل منها قوىٰ الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها؛ لجدير ألَّا ينكر اجتماع الداء والشفاء في جزأين من حيوان واحد، وإن الذي ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم الذرة أن تكتسب قوتها وتدخر لأوان حاجتها إليه؛ هو الذي خلق الذبابة، وجعل لها الهداية إلىٰ أن تقدم جناحًا وتؤخر جناحًا؛ لما أراد من الابتلاء -الذي هو مدرجة التعبد-، والامتحان -الذي هو مضمار التكليف-، وفي كل شيء عبرة وحكمة، وما يذَّكر إلا أولو الألباب».

**وقال أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٨٣-٢٨٤)**: «فقال قائل من أهل الجهل بآثار رسول الله ﷺ وبوجودها: وهل للذباب اختيار حتىٰ يقدم أحد جناحيه لمعنىٰ فيه، ويؤخر الآخر لمعنىٰ فيه خلاف ذلك المعنىٰ؟! فكان جوابنا في ذلك بتوفيق الله ﷻ وعونه: أنه لو قرأ كتاب الله ﷻ قراءة متفهم لما يقرأ منه؛ لوجد فيه ما يدل علىٰ صدق قول رسول الله ﷺ، وهو قوله ﷻ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٦٨-٦٩].

إلا وكان وحي الله وإلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به؛ كمثل قوله ﷻ في الأرض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة:٤-٥]؛ ووحيه لها: إلهامه إياها ما شاء أن يلهمها إياه حتىٰ يكون منها ما أراد الله ﷻ

أن يكون منها، فمثل ذلك الذباب؛ ألهمه ﷻ ما ألهمه مما يكون سببًا لإتيانه لما أراده منه من غمس أحد جناحيه فيما يقع فيه مما فيه الداء، والتوقي بجناحه الآخر الذي فيه الشفاء...»[١].

ونشرت مجلة «التجارب الطبية» الإنجليزية (عدد ١٠٣٧) الصادر في (عام ١٩٢٧) ما ترجمته: «لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفىٰ أثرها، وتكونت في الذباب مادة مفترسة الجراثيم تسمىٰ «بكتريوفاج» **(Bacteriophage)**.

ولو وضعت خلاصة من الذباب في محلول ملحي؛ لاحتوت علىٰ البكتريوفاج، وهي تبيد أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض، كما تحتوي علىٰ مادة أخرىٰ نافعة للمناعة ضد أربعة أخرىٰ من الجراثيم».

**وألقىٰ الدكتور «إبراهيم مصطفىٰ عبده» يوم الخميس (٢٩ شوال سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩ مارس ١٩٣١م) في جمعية الهداية الإسلامية محاضرة جاء فيها ما ملخصه:** «يقع الذباب علىٰ المواد الضارة القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها أمراض مختلفة، وهي تقتل كثيرًا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن بقاء تلك الجراثيم حية ولا يكون لها تأثير في جسم الإنسان حال وجود مبعد البكتيريا، وفي أحد جناحي الذباب خاصية تحويل البكتيريا إلىٰ ناحيته، فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقىٰ الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الطعام أو الشراب فأول مبيد لتلك الجراثيم وأقرب واق منها هو

(١) «مشكل الآثار» (٤/ ٢٨٣-٢٨٤).

«مبعد البكتيريا» الذي يحمله الذباب في أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كاف في إبطال عملها».

**وقال شيخنا** رَحِمَهُ اللَّهُ **في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ١/ ٩٦-١٠١): «أما بعد:**

فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة عن هؤلاء الصحابة الثلاثة: أبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس؛ ثبوتًا لا مجال لرده، ولا للتشكيك فيه؛ كما ثبت صدق أبي هريرة رضي الله عنه في روايته إياه عن رسول الله ﷺ؛ خلافًا لبعض غلاة الشيعة من المعاصرين، ومن تبعهم من الزائغين؛ حيث طعنوا فيه رضي الله عنه لروايته إياه، واتهموه بأنه يكذب فيه علىٰ رسول الله ﷺ، وحاشاه من ذلك.

فهذا هو التحقيق العلمي يثبت أنه بريء من كل ذلك، وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه؛ لأنهم رموا صحابيًّا بالبهت، وردوا حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه علىٰ عقولهم المريضة! وقد رواه عنه جماعة من الصحابة كما علمت.

وليت شعري! هل علم هؤلاء بعدم تفرد أبي هريرة بالحديث -وهو حجة ولو تفرد-، أم جهلوا ذلك؟!

فإن كان الأول؛ فلماذا يتعللون برواية أبي هريرة إياه، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام؟!

وإن كان الآخر؛ فهلا سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف؟!

وما أحسن ما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ثم إنَّ كثيرًا من الناس يتوهمون أن هذا الحديث يخالف ما يقرره الأطباء: وهو أن الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام -أو في الشراب- علقت به تلك الجراثيم.

**والحقيقة**: أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل هو يؤيدهم؛ إذ يخبر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه يزيد عليهم فيقول: «**وفي الآخر شفاء**»؛ فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين، وإلا؛ فالتوقف إذا كان من غيرهم إن كانوا عقلاء علماء! ذلك؛ لأن العلم الصحيح يشهد: أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه.

نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، وقد اختلف آراء الأطباء حوله، وقرأت مقالات كثيرة في مجلات مختلفة؛ كل يؤيد ما ذهب إليه تأييدًا أو ردًّا.

ونحن بصفتنا مؤمنين بصحة الحديث، وأن النبي ﷺ ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم:٣-٤]؛ لا يهمنا كثيرًا ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب؛ لأن الحديث برهان قائم في نفسه، لا يحتاج إلى دعم خارجي.

ومع ذلك؛ فإن النفس تزداد إيمانًا حين ترى الحديث الصحيح يوافقه العلم الصحيح؛ ولذلك: فلا يخلو من فائدة أن أنقل إلى القراء خلاصة

محاضرة ألقاها أحد الأطباء في جمعية الهداية الإسلامية في مصر حول هذا الحديث؛ قال: «يقع الذباب علىٰ المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضًا، فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة، يسميها علماء الطب: (مبعد البكتيريا)، وهي تقتل كثيرًا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقىٰ حية، أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود (مبعد البكتيريا).

وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب؛ هي أنه يحول البكتيريا إلىٰ ناحيته، وعلىٰ هذا؛ فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام، وألقىٰ الجراثيم العالقة بأطراف في ذلك الشراب؛ فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم، وأول واقٍ منها هو: (مبعد البكتيريا) الذي يحمله الذباب في جوفه قريبًا من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء؛ فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كافٍ لقتل الجراثيم التي كانت عالقة، وكاف في إبطال عملها».

وقد قرأت قديمًا في هذه المجلة بحثًا ضافيًا في هذا المعنىٰ، للطبيب الأستاذ سعيد السيوطي (مجلد العام الأول)، وقرأت في مجلد العام الفائت (ص٥٠٣) كلمة للطبيبين محمود كمال ومحمد عبد المنعم حسين؛ نقلًا عن «مجلة الأزهر».

ثم وقفت علىٰ العدد (٨٢) من «مجلة العربي» الكويتية (ص١٤٤) تحت عنوان: «أنت تسأل ونحن نجيب» بقلم المدعو عبد الوارث كبير؛ جوابًا له علىٰ سؤال عما لهذا الحديث من الصحة والضعف؟ فقال: «أما

حديث الذباب، وما في جناحيه من داءٍ وشفاء؛ فحديث ضعيف، بل هو عقلًا حديث مفترىٰ، فمن المسلَّم به: أن الذباب يحمل من الجراثيم والأقذار... ولم يقل أحد قط: إن في جناحي الذبابة داءً وفي الآخر شفاءً؛ إلا من وضع هذا الحديث -أو افتراه-، ولو صح ذلك؛ لكشف عنه العلم الحديث الذي يقطع بمضار الذباب ويحض علىٰ مكافحته».

وفي الكلام- علىٰ اختصاره- من الدَّسِّ والجهل ما لابد من الكشف عنه؛ دفاعًا عن حديث رسول الله ﷺ، وصيانة له من أن يكفر به من قد يغتر بزخرف القول!

**فأقول:**

**أولًا:** لقد زعم أن الحديث ضعيف؛ يعني: من الناحية العلمية الحديثية؛ بدليل قوله: «بل هو عقلًا حديث مفترىٰ».

وهذا الزعم واضح البطلان، تعرف ذلك مما سبق من تخريج الحديث من طرق ثلاث عن رسول الله ﷺ وكلها صحيحة، وحسبك دليلًا علىٰ ذلك: أن أحدًا من أهل العلم لم يقل بضعف الحديث؛ كما فعل هذا الكاتب الجريء!

**ثانيًا:** لقد زعم أنه حديث مفترىٰ عقلًا !

وهذا الزعم ليس وضوح بطلانه بأقل من سابقه؛ لأنه مجرد دعوىٰ، لم يسق دليلًا يؤيده به سوىٰ الجهل بالعلم الذي لا يمكن الإحاطة به، ألست تراه يقول: «ولم يقل أحد... ولو صح؛ لكشف عنه العلم الحديث...»؟!

فهل العلم الحديث -أيها المسكين!- قد أحاط بكل شيء علمًا، أم أن أهله الذين لم يصابوا بالغرور- كما أصيب من يقلدهم منا- يقولون: إننا كلما ازددنا علمًا بما في الكون وأسراره؛ ازددنا معرفة بجهلنا.

وأما قوله: «إن العلم يقطع بمضار الذباب ويحض علىٰ مكافحته»؛ فمغالطة مكشوفة؛ لأننا نقول: إن الحديث لم يقل نقيض هذا، وإنما تَحدَّث عن قضية أخرىٰ لم يكن العلم يعرف معالجتها، فإذا قال الحديث: «إذا وقع الذباب...»؛ فلا أحد يفهم -لا من العرب، ولا من العجم؛ اللَّهم إلا العجم في عقولهم وأفهامهم- أن الشرع يبارك في الذباب ولا يكافحه!

**ثالثًا**: قد نقلنا لك فيما سبق ما أثبته الطب اليوم؛ من أن الذباب يحمل في جوفه ما سموه: (مبعد البكتيريا) القاتل للجراثيم، وهذا وإن لم يكن موافقًا لما في الحديث علىٰ وجه التفصيل؛ فهو في الجملة موافق لما استنكره الكاتب المشار إليه وأمثاله من اجتماع الداء والدواء في الذباب، ولا يبعد أن يأتي يوم تنجلي فيه معجزة الرسول ﷺ في ثبوت التفاصيل المشار إليها علميًّا، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾ [ص: ٨٨].

وإن من عجيب أمر هذا الكاتب وتناقضه؛ أنه في الوقت الذي ذهب فيه إلىٰ تضعيف هذا الحديث؛ ذهب إلىٰ تصحيح الحديث: «**طهور الإناء الذي يلغ فيه الكلب؛ أن يغسل سبع مرات، إحداهن بالتراب**»، فقال: «حديث صحيح متفق عليه».

فإنه إذا كانت صحته جاءت من اتفاق العلماء -أو الشيخين- علىٰ

صحته؛ فالحديث الأول أيضًا صحيح عند العلماء بدون خلاف بينهم؛ فكيف جاز له تضعيف هذا وتصحيح ذاك؟!

ثم تأوله تأويلًا باطلًا يؤدي إلىٰ أن الحديث غير صحيح عنده في معناه؛ لأنه ذكر أن المقصود من العدد مجرد الكثرة، وأن المقصود من التراب هو استعمال مادة مع الماء من شأنها إزالة ذلك الأثر!

وهذا تأويل باطل، بيِّن البطلان، وإن كان عزاه للشيخ محمود شلتوت -عفا الله عنه-.

فلا أدري أي خطئه أعظم؟! أهو تضعيفه للحديث الأول وهو صحيح؟! أم تأويله للحديث الآخر وهو تأويل باطل؟!

وبهذه المناسبة؛ فإني أنصح القراء الكرام بألَّا يثقوا بكل ما يكتب اليوم في بعض المجلات السائرة -أو الكتب الذائعة- من البحوث الإسلامية، وخصوصًا ما كان منها في علم الحديث؛ إلا إذا كانت بقلم من يوثق بدينه أولًا، ثم بعلمه واختصاصه فيه ثانيًا؛ فقد غلب الغرور علىٰ كثير من كتاب العصر الحاضر، وخصوصًا من يحمل منهم لقب (الدكتور)! فإنهم يكتبون فيما ليس من اختصاصهم، وما لا علم لهم به، وإني لأعرف واحدًا من هؤلاء أخرج حديثًا إلىٰ الناس كتابًا جله في الحديث والسيرة، وزعم فيه أنه اعتمد فيه علىٰ ما صح من الأحاديث والأخبار في كتب السنة والسيرة! ثم هو أورد فيه من الروايات والأحاديث ما تفرد به الضعفاء والمتروكون والمتهمون بالكذب من الرواة؛ كالواقدي وغيره، بل أورد فيه حديث: «نحن نحكم

بالظاهر، والله يتولىٰ السرائر»، وجزم بنسبته إلىٰ النبي ﷺ؛ مع أنه مما لا أصل له عنه بهذا اللفظ؛ كما نبه عليه حفاظ الحديث؛ كالسخاوي وغيره.

فاحذروا أيها القراء! أمثال هؤلاء. والله المستعان».

**قال الشيخ أحمد شاكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «شرح المسند» (١٢/ ١٢٤-١٢٩):**

«وهذا الحديث مما لعب به بعض معاصرينا، ممن علم وأخطأ، وممن علم وعمد إلىٰ عداء السُّنة، وممن جهل وتجرأ:

فمنهم من حمل علىٰ أبي هريرة، وطعن في رواياته وحفظه؛ بل منهم من جرؤ علىٰ الطعن في صدقه فيما يروي! حتىٰ غلا بعضهم؛ فزعم أن في «الصحيحين» أحاديث غير صحيحة، إن لم يزعم أنها لا أصل لها! بما رَأَوْا من شبهات في نقد بعض الأئمة لأسانيد قليلة فيهما، فلم يفهموا اعتراض أولئك المتقدمين، الذين أرادوا بنقدهم أن بعض أسانيدهما خارجة عن الدرجة العليا من الصحة التي التزمها الشيخان، لم يريدوا أنها أحاديث ضعيفة قط.

**ومن الغريب:** أن هذا الحديث بعينه -حديث الذباب- لم يكن مما استدركه أحد من أئمة الحديث علىٰ البخاري؛ بل هو عندهم جميعًا علىٰ شرطه، في أعلىٰ درجات الصحة.

**ومن الغريب أيضًا:** أن هؤلاء الذين حملوا علىٰ أبي هريرة -علىٰ علم كثير منهم بالسُّنة وسعة اطلاعهم رحمهم الله- غفلوا أو تغافلوا علىٰ أن أبا هريرة رضي الله عنه لم ينفرد بروايته.

بل رواه أبو سعيد الخدري أيضًا عن النبي ﷺ: عند أحمد في «المسند» (١١٢٠٧ و١١٦٦٦)، والنسائي (٢/ ١٩٣)، وابن ماجه (٢/ ١٨٥)، والبيهقي

(١/ ٢٥٣) بأسانيد صحاح.

ورواه أنس بن مالك أيضًا؛ كما ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٨)، وقال: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، ورواه الطبراني في الأوسط»»، وذكره الحافظ في الفتح (١٠/ ٢١٣)، وقال: «أخرجه البزار، ورجاله ثقات».

فأبو هريرة لم ينفرد برواية هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، ولكنه انفرد بالحمل عليه منهم بما غفلوا أنه رواه اثنان غيره من الصحابة.

والحق أنه لم يعجبهم هذا الحديث؛ لما وقر في نفوسهم من أنه ينافي المكتشفات الحديثة من الميكروبات ونحوها، وعصمهم إيمانهم عن أن يجرءوا علىٰ المقام الأسمىٰ؛ فاستضعفوا أبا هريرة.

والحق أيضًا أنهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب، ولكنهم لا يصرحون! ثم اختطوا لأنفسهم خطة عجيبة: أن يقدموها علىٰ كل شيء، وأن يؤولوا القرآن بما يخرجه عن معنىٰ الكلام العربي؛ إذا ما خالف ما يسمونه: «الحقائق العلمية»، وأن يردوا من السنة الصحيحة ما يظنون أنه يخالف حقائقهم هذه! افتراء علىٰ الله، وحبًّا في التجديد!

بل إن منهم لمن يؤمن ببعض خرافات الأوربيين وينكر حقائق الإسلام -أو يتأولها-؛ فمنهم من يؤمن بخرافات استحضار الأرواح، وينكر وجود الملائكة، ويؤمن بالتأويل العصري الحديث، ومنهم من يؤمن بأساطير القدماء وما ينسب إلىٰ «القديسين والقديسات»! ثم ينكر معجزات رسول الله ﷺ كلها، ويتأول ما ورد في الكتاب والسنة من معجزات الأنبياء السابقين،

يخرجونها عن معنىٰ الإعجاز كله!! وهكذا وهكذا...

وفي عصرنا هذا صديق لنا، كاتب قدير، أديب جيد الأداء، واسع الاطلاع، كنا نعجب بقلمه وعلمه واطلاعه، ثم بدت منه هنات وهنات، علىٰ صفحات الجرائد والمجلات، في الطعن علىٰ السُّنة، والإزراء برواتها من الصحابة فمن بعدهم، يستمسك بكلمات للمتقدمين في أسانيد معينة، يجعلها -كما يصنع المستشرقون- قواعد عامة، يوسع من مداها، ويخرج بها عن حدها الذي أراده قائلوها.

وكانت بيننا في ذلك مساجلات شفوية، ومكاتبات خاصة، حرصًا مني علىٰ دينه وعقيدته.

ثم كتب في إحدىٰ المجلات -منذ أكثر من عامين- كلمة علىٰ طريقته التي ازداد فيها إمعانًا وغلوًّا، فكتبت له كتابًا طويلًا، في شهر جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٣٧٠، كان مما قلت له فيه؛ من غير أن أسميه هنا، أو أسمي المجلة التي كتب فيها، قلت له:

«وقد قرأت لك -منذ أسبوعين تقريبًا- كلمة في مجلة...لم تدع فيها ما وقر في قلبك من الطعن في روايات الحديث الصحيحة، ولست أزعم أني أستطيع إقناعك، أو أرضي إحراجك بالإقلاع عما أنت فيه.

وليتك -يا أخي- درست علوم الحديث وطرق روايته دراسة وافية، غير متأثر بسخافات (فلان) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأمثاله ممن قلدهم وممن قلدوه، فأنت تبحث وتنقب علىٰ ضوء شيء استقر في قلبك من قبل، لا بحثًا حرًّا خاليًا من الهوىٰ.

وثق أني لك ناصح مخلص أمين، لا يهمني ولا يغضبني أن تقول في السُّنة ما تشاء؛ فقد قرأت من مثل كلامك أضعاف ما قرأت، ولكنك تضرب الكلام بعضه ببعض.

وثق -يا أخي- أن المستشرقين فعلوا مثل ذلك في السُّنة، فقلت مثل قولهم وأعجبك رأيهم؛ إذ صادف منك هوىٰ؛ ولكنك نسيت أنهم فعلوا مثل ذلك وأكثر منه في القرآن نفسه، فما ضار القرآن ولا السنة شيء مما فعلوا!

وقبلهم قام المعتزلة وكثير من أهل الرأي والأهواء، ففعلوا بعض هذا أو كله، فما زادت السُّنة إلا ثبوتًا كثبوت الجبال، وأتعب هؤلاء رءوسهم وحدها وأَوْهَوْها!

بل لم نر فيمن تقدَّمَنَا من أهل العلم من اجترأ علىٰ ادعاء أن في «الصحيحين» أحاديث موضوعة، فضلًا عن الإيهام والتشنيع الذي يطويه كلامك، فيوهم الأغرار أن أكثر ما في السُّنة موضوع! هذا كلام المستشرقين.

غاية ما تكلم فيه العلماء نقد أحاديث فيهما بأعيانهم؛ لا بادعاء وضعها -والعياذ بالله-، ولا بادعاء ضعفها؛ إنما نقدوا عليهما أحاديث ظنوا أنها لا تبلغ في الصحة الذروة العليا التي التزمها كل منهما.

وهذا مما أخطأ فيه كثير من الناس، ومنهم أستاذنا السيد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ علمه بالسنة وفقهه، ولم يستطع قط أن يقيم حجته علىٰ ما يرىٰ، وأفلتت منه كلمات يسمو علىٰ علمه أن يقع فيها، ولكنه كان متأثرًا أشد الأثر بجمال الدين (الأفغاني) ومحمد عبده، وهما لا يعرفان في الحديث شيئًا، بل

كان هو بعد ذلك أعلم منهما، وأعلىٰ قدمًا، وأثبت رأيًا؛ لولا الأثر الباقي في دخيلة نفسه، والله يغفر لنا وله.

وما أفضت لك في هذا؛ إلا خشية عليك من حساب الله، أما الناس في هذا العصر؛ فلا حساب لهم، ولا يقدِّمون في ذلك ولا يؤخرون؛ فإن التربية الإفرنجية الملعونة جعلتهم لا يرضون القرآن إلا علىٰ مضض؛ فمنهم من يصرح، ومنهم من يتأول القرآن أو السُّنة؛ ليرضي عقله الملتوي، لا ليحفظهما من طعن الطاعنين، فهم علىٰ الحقيقة لا يؤمنون، ويخشون أن يصرحوا؛ فيلتوون!! وهكذا هم حتىٰ يأتي الله بأمره.

فاحذر لنفسك من حساب الله يوم القيامة، وقد نصحتك وما ألوت، والحمد لله».

وأما الجاهلون الأجرياء؛ فإنهم كثر في هذا العصر، ومن أعجب ما رأيت من سخافاتهم وجرأتهم: أن يكتب (طبيب!) في إحدىٰ المجلات الطبية، فلا يرىٰ إلا أن هذا الحديث لم يعجبه، وأنه ينافي علمه! وأنه رواه مؤلف اسمه «البخاري»! فلا يجد مجالًا إلا الطعن في هذا «البخاري»، ورميه بالافتراء والكذب علىٰ رسول الله ﷺ!

وهو لا يعرف عن «البخاري» هذا شيئًا، بل لا أظنه يعرف اسمه ولا عصره ولا كتابه! إلا أنه روىٰ شيئًا يراه هو -بعلمه الواسع!- غير صحيح! فافترىٰ عليه ما شاء، مما سيحاسب عليه بين يدي الله حسابًا عسيرًا.

ولم يكن هؤلاء المعترضون المجترئون أول من تكلم في هذا، بل سبقهم من أمثالهم الأقدمون؛ ولكن أولئك كانوا أكثر أدبًا من هؤلاء!

فقال الخطابي في «معالم السنن»: (وذكر كلامه المتقدم).

**وأقول -في شأن الطب الحديث-**: إن الناس كانوا ولا يزالون تقذر أنفسهم الذباب، وتنفر مما وقع فيه من طعام أو شراب، ولا يكادون يرضون قربانه.

وفي هذا من الإسراف -إذا غلا الناس فيه- شيء كبير، ولا يزال الذباب يلح على الناس في طعامهم وشرابهم، وفي نومهم ويقظتهم، وفي شأنهم كله.

وقد كشف الأطباء والباحثون عن الميكروبات الضارة والنافعة، وغَلَوا غلوًّا شديدًا في بيان ما يحمل الذباب من مكروبات ضارة؛ حتىٰ لقد كادوا يفسدون علىٰ الناس حياتهم لو أطاعوهم طاعة حرفيه تامة، وإنا لنرىٰ بالعيان أن أكثر الناس تأكل مما سقط عليه الذباب وتشرب، فلا يصيبهم شيء إلا في القليل النادر، ومن كابر في هذا؛ فإنما يخدع الناس ويخدع نفسه، وإنا لنرىٰ أيضًا أن ضرر الذباب شديد حين يقع الوباء العام؛ لا يماري في ذلك أحد.

فهناك إذن حالان ظاهرتان، بينهما فروق كبيرة: أما حال الوباء؛ فمما لا شك فيه أن الاحتياط فيها يدعو إلىٰ التحرز من الذباب وأضرابه مما ينقل المكروب أشد التحرز، وأما إذا عدم الوباء، وكانت الحياة تجري علىٰ سننها؛ فلا معنىٰ لهذا التحرز، والمشاهدة تنفي ما غلا فيه الغلاة من إفساد كل طعام أو شراب وقع عليه الذباب.

ومن كابر في هذا؛ فإنما يجادل بالقول لا بالعمل، ويطيع داعي الترف والتأنق، وما أظنه يطبق ما يدعو إليه تطبيقًا دقيقًا، وكثير منهم يقولون ما لا يفعلون».

وقال الشيخ مصطفىٰ الحديدي الطير في مقال نشر بجريدة الأهرام المصرية الصادرة في (١٥/ ٤/ ١٩٧٧): «من المعلوم أن الحديث إذا اجتمعت فيه شروط الصحة في كل رجال سنده؛ يحكم عليه بالصحة سندًا، أما متنه؛ فينظر فيه: وإذا خالف معناه ما علم من الدين بالضرورة، أو خالف نصًّا من كتاب الله، أو خالف حديثًا آخر أقوىٰ منه سندًا ولم يمكن التوفيق بين معنييهما، أو خالف قضايا العقل الضرورية؛ فإنه في هذه الأحوال يعدل عن الأخذ به، ويحمل ما جاء به علىٰ السهو أو الاشتباه من أحد رواته.

وهذا ما صنعه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بحديث فاطمة بنت قيس ولفظه: طلقني زوجي أبو عمر بن حفص بن المغيرة المخزومي ألبتة، فخاصمته إلىٰ رسول الله ﷺ في السكن والنفقة، فلم يجعل لي سكن ولا نفقة، وأمرني أن أعتد في بيت أم مكتوم، ثم أنكحني أسامة بن زيد، ولما سمع عمر بن الخطاب قال: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة؛ لعلها نسيت، أو شبه لها، سمعت النبي ﷺ يقول: «**لها السكن والنفقة**».

فأنت ترىٰ أن عمر رد حديثها -مع أنها صاحبة القصة- بحجة أنه -في نظره- مناقض لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

**بعد هذه المقدمة نقول:**

إن حديث الوقاية من داء الذباب بغمسه فيما وقع فيه صح إسناده، فقد أخرجه البخاري في مواضع عدة من «صحيحه»، كما أخرجه ابن ماجه، والدارقطني، والنسائي، وأبو داود.

وحيث إنه صحيح من جهة السند؛ فننتقل إلىٰ الخطوة الثانية: وهي البحث في صحة متنه، فنقول: إن الحديث لا يتناقض مع كتاب الله أو سنة رسوله، كما أنه لم يثبت التحليل نقيض ما جاء به، إذ لم يقل أحد من الكيماويين أن الجناحين خاليان من عناصر الشفاء، وعندما يثبت ذلك قطعيًّا كيماوي ثقة مأمون بعد إجراء التجارب معمليًّا؛ فإننا حينئذ نقول ما قاله عمر: لعل راويه نسي، أو شبه له؟!

ولا مجال للحكم علىٰ متنه بالوضع لمجرد تقزز النفس؛ فإن كثيرًا من الحشرات تحمل الداء والدواء، ومن المسلمات أن كثيرًا من أنواع الدواء يؤخذ من حيوانات وحشرات ونباتات ضارة أو نافعة، وفي عدد أخبار يوم الجمعة الماضي شاهد لذلك، فقد جاء فيه تحت عنوان: « هرمون الجراد فيه شفاء للقلب» جاء فيه: أن مجلس الأبحاث العلمية في بريطانيا كلف عالمين كبيرين بالبحث في هذا الهرمون وفائدته في علاج أمراض القلب، وأن النتائج الأولىٰ لبحثها تدل علىٰ صحة ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فأي مانع من صحة ما جاء في الحديث، وأي حرج علىٰ فضل الله في أن يجعل من مصدر الداء مصدرًا للدواء، وإن كان الأمر كذلك: فلا مجال للتسرع في الحكم بوضع الحديث؛ حتىٰ لا نتجنىٰ علىٰ ما قد ثبت معمليًّا صحته، ولاسيما أنه قد قيل بذلك، وثبت في نظائر أنه مفيد صحيًّا».

**وقال الدكتور أمين رضا -أستاذ جراحة العظام والتقويم بجامعة الإسكندرية-**: «رفض أحد الأطباء الزملاء حديث الذبابة؛ علىٰ أساس التحليل

العلمي العقلي لمتنه، لا علىٰ أساس سنده.

وامتدادًا للمناقشة الهادئة التي بدأتها هذه الجريدة؛ أرىٰ أن أعارض الزميل الفاضل بما يأتي:

١- ليس من حقه أن يرفض هذا الحديث -أو أي حديث نبوي آخر- لمجرد عدم موافقته للعلم الحالي؛ فالعلم يتطور ويتغير، بل ويتقلب كذلك: فمن النظريات العلمية ما تصف شيئًا اليوم بأنه صحيح، ثم تصفه بعد زمن قريب -أو بعيد- بأنه خطأ، فإذا كان هذا هو حال العلم؛ فكيف يمكننا أن نصف حديثًا بأنه خطأ قياسًا علىٰ نظرية علمية حالية، ثم نرجع فنصححه إذا تغيرت هذه النظرية العلمية مستقبلًا؟!

٢- ليس من حقه رفض هذا الحديث -أو أي حديث آخر-؛ لأنه اصطدم بعقله اصطدامًا علىٰ حد تعبيره؛ فالعيب الذي سبب هذا الاصطدام ليس من الحديث، بل من العقل، فكل المهتمين بالعلوم الحديثة يحترمون عقولهم احترامًا عظيمًا، ومن احترام العقل: أن نقارن العلم بالجهل.

العلم يتكون من أكداس المعرفة التي تراكمت لدىٰ الإنسانية جمعاء، بتضافر جهودها جيلًا بعد جيل؛ لسبر أغوار المجهول، أما الجهل؛ فهو كل ما نجهله -أي: ما لم يدخل بعد في نطاق العلم-.

**وبالنظرة المتعقلة**: تجد أن العلم لم يكتمل بعد، وإلا لتوقف تقدم الإنسانية، وأن الجهل لا حدود له، والدليل علىٰ ذلك: تقدم العلم، وتوالي الاكتشافات يومًا بعد يوم من غير أن يظهر للجهل نهاية.

إن العالم العاقل المنصف يدرك أن العلم ضخم؛ ولكن حجم الجهل أضخم، ولذلك لا يجوز أن يغرقنا العلم الذي بين أيدينا في الغرور بأنفسنا، ولا يجوز أن يعمينا علمنا عن الجهل الذي نسبح فيه؛ فإننا إذ قلنا: إن علم اليوم هو كل شيء، وإنه آخر ما يمكن الوصول إليه؛ أدىٰ ذلك بنا إلىٰ الغرور بأنفسنا، وإلىٰ التوقف عن التقدم، وإلىٰ البلبلة في التفكير، وكل هذا يفسد حكمنا علىٰ الأشياء، ويعمينا عن الحق حتىٰ لو كان أمام عيوننا، ويجعلنا نرىٰ الحق خطأ، والخطأ حقًّا؛ فتكون النتيجة: أننا نقابل أمورًا تصطدم بعقولنا اصطدامًا، وما كان لها أن تصطدم لو استعملنا عقولنا استعمالًا فطريًّا سليمًا، يحدوه التواضع والإحساس بضخامة الجهل أكثر من التأثر ببريق العلم والزهو به.

٣- ليس صحيحًا أنه لم يرد في الطب شيء عن علاج الأمراض بالذباب؛ فعندي من المراجع القديمة ما يوصف وصفات طبية لأمراض مختلفة باستعمال الذباب، أما في العصر الحديث؛ فجميع الجراحين الذين عاشوا في السنوات التي سبقت اكتشاف مركبات السلفا -أي: في السنوات العشر الثالثة من القرن الحالي- رأوا بأعينهم علاج الكسور المضاعفة والقرحات المزمنة بالذباب، وكان الذباب يُرَبَّىٰ لذلك خصيصًا، وكان هذا العلاج مبنيًّا علىٰ اكتشاف فيروس البكتريوفاج القاتل للجراثيم.

علىٰ أساس أن الذباب يحمل في آن واحد الجراثيم التي تسبب المرض، وكذلك البكتريوفاج الذي يهاجم هذه الجراثيم. وكلمة (بكتريوفاج) هذه معناها «آكلة الجراثيم»، وجدير بالذكر أن توقف الأبحاث عن علاج القرحات

بالذباب لم يكن سببه فشل هذه الطريقة العلاجية، وإنما كان ذلك بسبب اكتشاف مركبات السلفا التي جذبت أنظار العلماء جذبًا شديدًا، وكل هذا مفصل تفصيلًا دقيقًا في الجزء التاريخي من رسالة الدكتوراه التي أعدها الزميل الدكتور أبو الفتوح مصطفىٰ عيد -تحت إشرافي- عن التهابات العظام، والمقدمة لجامعة الإسكندرية، من حوالي سبع سنوات.

٤- في هذا الحديث إعلام بالغيب عن وجود سُمٍّ في الذباب، وهذا شيء لم يكشفه العلم الحديث بصفة قاطعة إلا في القرنين الأخيرين، وقبل ذلك كان يمكن للعلماء أن يكذبوا الحديث النبوي لعدم ثبوت وجود شيء ضار علىٰ الذباب ، ثم بعد اكتشاف الجراثيم يعودون فيصححون الحديث.

٥- إن كان ما نأخذه علىٰ الذباب هو الجراثيم التي يحملها؛ فيجب مراعاة ما نعلمه عن ذلك:

أ- ليس صحيحًا أن جميع الجراثيم التي يحملها الذباب جراثيم ضارة، أو تسبب أمراضًا.

ب- ليس صحيحًا أن عدد الجراثيم التي تحملها الذبابة والذبابتان كاف لإحداث مرض فيمن يتناول هذه الجراثيم.

جـ- ليس صحيحًا أن عزل جسم الإنسان عزلًا تامًّا عن الجراثيم الضارة ممكن، وإن كان ممكنًا فهذا أكبر ضرر له؛ لأن جسم الإنسان إذا تناول كميات يسيرة متكررة من الجراثيم الضارة؛ تكونت عنده مناعة ضد هذه الجراثيم تدريجيًّا.

٦- في هذا الحديث إعلام بالغيب عن وجود شيء علىٰ الذباب يضاد السموم التي تحملها، والعلم الحديث يعلمنا أن الأحياء الدقيقة من بكتيريا وفيروسات وفطريات تشن الواحدة منها علىٰ الأخرىٰ حربًا لا هوادة فيها، فالواحدة منها تقتل الأخرىٰ بإفراز مواد سامة، ومن هذه المواد السامة بعض الأنواع التي يمكن استعمالها في العلاج، وهي ما نسميه «المضادات الحيوية» مثل البنسلين.

٧- إن ما لا يعلمه وما لم يكشفه المتخصصون في علم الجراثيم حتىٰ الآن لا يمكن التكهن به، ولكن يمكن أن يكون فيه الكثير مما يوضح الأمور توضيحًا أكمل؛ ولذلك يجب علينا أن نتريث قليلًا قبل أن نقطع بعدم صحة هذا الحديث بغير سند من علم الحديث، ولا سند من العلم الحديث.

٨- هذا الحديث النبوي لم يدعُ أحدًا إلىٰ صيد الذباب ووضعه عنوة في الإناء، ولم يشجع علىٰ ترك الآنية مكشوفة، ولم يشجع علىٰ الإهمال في نظافة البيوت والشوارع وفي حماية المنازل من دخول الذباب إليها.

٩- إن من يقع الذباب في إنائه ويشمئز من ذلك، ولا يمكنه تناول ما فيه؛ فإن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

١٠- هذا الحديث النبوي لا يمنع أحدًا من الأطباء والقائمين علىٰ صحة الشعب من التصدي للذباب في مواطنه، ومحاربته، وإعدامه، وإبادته، ولا يمكن أن يتبادر إلىٰ ذهن أحد علماء الدين أن هذا الحديث يدعو الناس إلىٰ إقامة مزارع أو مفارخ للذباب، أو أنه يدعو إلىٰ التهاون في محاربته، ومن صنع ذلك -أو اعتقد فيه-؛ فقد وقع في خطأ كبير».

**لطيفة علمية:**

قال الدكتور حامد أحمد حامد في «رحلة الإيمان في جسم الإنسان» (ص ٧٧): «ومن العجائب: أن وباء الكوليرا الذي اجتاح الهند سنة (١٩٣٢م) توقف بعد أن انغمس الذباب في الآبار الملوثة... ويعود ذلك إلىٰ أن جناح الذباب به خلايا مناعية من نوع البلعميات، فقضت علىٰ عصيات البكتيريا»(١).

**قال مقيده أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-:** هذا الحديث النبوي العظيم يحمل الصدق في طياته، والحق علىٰ صفحاته، ويقيم الحجة علىٰ المعاند المرتاب بالدليل وآياته:

أ- لقد أثبت الحديث أن الذباب ناقل ممتاز للداء.

ب- أن الذباب يقدم السم والداء، وهذا ما اصطلح عليه العلم المعاصر بـ «الجراثيم».

ت- هذه الحقائق العلمية -التي لا يرتاب فيها أحد- لم تكن معروفة في عصر النبوة، ولم تكن في مستوىٰ علوم من عاصروا رسول الله ﷺ، وإنما اكتشفت بعد ذلك بمئات السنين.

ث- إذن أخبر الحديث عن حقيقتين علميتين:

**الأولىٰ:** أن الذباب ناقل للأمراض، وهذه تم اكتشافها وإثباتها علميًّا.

**الأخيرة:** أن الذباب يحمل شفاء هذه الأمراض التي ينقلها، وهذا وإن لم يصبح معروفًا كالأول، فالتجارب العلمية تؤكده ولا تنفيه.

---

(١) «رحلة الإيمان في جسم الإنسان» (ص٧٧).

جـ- فإذا ثبت صدق الحديث في الأولىٰ؛ فما الذي يمنع صدقه في الأخيرة؟!

وبالجملة؛ فليس من معاني الحديث أن نتساهل في أمر الذباب أو نتهاون بالنسبة له في حياتنا؛ فإن الإسلام دين النظافة، وقد حرص في تشريعاته كلها علىٰ الوقاية من الأمراض، والبعد عن مواضع الضرر.

ولقد بسطت القول في الحقائق العلمية، والطبية، والفقهية، والتربوية، والمنهجية، التي تضمنها هذا الحديث النبوي العظيم في كتابي المستطاب: «العجب العجاب بذكر فوائد حديث الذباب والرد علىٰ كل مبطل مرتاب»؛ يسر الله نشره علىٰ خير وبركة.

**١٢- وردت أحاديث تدل جزمًا**: أن الطب النبوي وحي من عند الله؛ فعن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن رجلًا أتىٰ للنبي ﷺ، فقال: أخي يشتكي بطنه، فقال: «**اسقه عسلًا**»، ثم أتاه الثانية، فقال: «**اسقه عسلًا**»، ثم أتاه الثالثة، فقال: «**اسقه عسلًا**»، ثم أتاه، فقال: فعلت، فقال: «**صدق الله، وكذب بطنُ أخيك، اسقه عسلًا**»، فسقاه؛ فبرأ[1].

**قال الإمام ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا الذي وصف له النَّبي ﷺ كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته عن امتلاء، فأمر بشرب العسل؛ لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء؛ فإن العسل فيه جلاء ودفع للفضول.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧١٦)، ومسلم (٢٢١٧).

وكان قد أصاب المعدة أخلاط لزجة؛ تمنع استقرار الغذاء فيها للزوجتها، فإن المعدة لها خمل كخمل المنشفة، فإذا علقت بها الأخلاط اللزجة؛ أفسدتها وأفسدت الغذاء، فدواؤها بما يجلوها من تلك الأخلاط، والعسل من أحسن ما عولج به هذا الداء، لاسيما إن مزج بالماء الحار.

**وفي تكرار سقيه العسل معنىٰ طبي بديع، وهو:** أن الدواء يجب أن يكون له مقدار كمية بحسب حال الداء، إن قصر عنه؛ لم يزله بالكلية، وإن جاوزه؛ أوهن القوىٰ، فأحدث ضررًا آخر، فلما أمره أن يسقيه العسل؛ سقاه مقدارًا لا يفي بمقاومة الداء، ولا يبلغ الغرض، فلما أخبره؛ علم أن الذي سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة، فلما تكرر ترداده إلىٰ النبي ﷺ؛ أكد عليه المعاودة؛ ليصل إلىٰ المقدار المقاوم للداء، فلما تكررت الشربات بحسب مادة الداء؛ برئ بإذن الله.

واعتبار مقادير الأدوية وكيفياتها، ومقدار قوة المرض والمريض؛ من أكبر قواعد الطب.

قوله ﷺ: «**صدق الله، وكذب بطن أخيك**» ؛ إشارة إلىٰ تحقيق نفع هذا الدواء، وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه؛ ولكن لكذب البطن، وكثرة المادة الفاسدة فيه، فأمره بتكرار الدواء لكثرة المادة.

**وليس طبه ﷺ كطب الأطباء؛ فإن طب النبي ﷺ متيقن قطعي إلهي، صادر عن الوحي ومشكاة النبوة وكمال العقل، وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب**، ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضىٰ بطب النبوة؛ فإنه إنما

ينتفع به: من تلقاه بالقبول، واعتقاد الشفاء به، وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان؛ فهذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور إن لم يتلق هذا التلقي؛ لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائها، بل لا يزيد المنافقين إلا رجسًا إلىٰ رجسهم، ومرضًا إلىٰ مرضهم، وأين يقع طب الأبدان منه؟!

فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا الأرواح الطيبة والقلوب الحية، فإعراض الناس عن طب النبوة؛ كإعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع، وليس ذلك لقصور في الدواء؛ ولكن لخبث الطبيعة، وفساد المحل، وعدم قبوله، وبالله التوفيق»[1].

١٣- **مما يدل علىٰ ضعف ما ذهب إليه ابن خلدون ومقلدوه:** أنه عدَّ علاج المبطون بالعسل من الأحاديث التي لا صلة لها بالوحي، مع أن العسل ورد ذكره صريحًا في الوحي المتلو: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٦٨-٦٩].

فلا يجوز أن يكون هذا الأمر وأشباهه من باب الخبرة الشخصية للنبي ﷺ في الأمور الدنيوية، بل هو وحي يوحىٰ.

١٤- **إن وجود معجزات علمية وطبية في السنة النبوية الصحيحة،** لا يستلزم أن رسالة النبي ﷺ مقصورة علىٰ تعليم الطب، بل إنها إشارات

---

(١) «الطب النبوي» (ص ١٢٦-١٢٨-بتحقيقي).

إيمانية إلىٰ قضايا كلية؛ لتستمر الحجة قائمة علىٰ العالمين إلىٰ يوم الدين:

أ- شمول الرسالة المحمدية جميع مناحي الحياة البشرية، فلم تدع صغيرة ولا كبيرة، ولا شاردة ولا واردة إلَّا بينها محمد ﷺ.

ب- خلود الرسالة المحمدية، وأنها للعالمين إلىٰ يوم الدين، فأوجه تحديها تناسب جميع الناس، فصاحب البيان خاطبته ببيانه، وكل إنسان بما يناسب زمانه، ولذلك؛ فهذه الحقائق العلمية في السنة النبوية لسان صدق في هذا الزمان بخاصة علىٰ صدق الرسالة المحمدية وخلودها.

**١٥- ولذلك كله دندن الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا حول هذه القضية، وانتصر لها بالحجة والبرهان، وبيَّنها أكمل بيان، ومما قاله:** «فهذه فصول نافعة في هديه ﷺ في الطب الذي تطبَّب به، وَوَصَفَه لغيره، ونُبَيِّنُ ما فيه من الحكمة التي تعجز عقول أكثر الأطباء عن الوصول إليها، وأن نسبة طبهم إليها كنسبة طب العجائز إلىٰ طبهم»(١).

**وقال أيضًا:** «ونحن نقول: إن هاهنا أمرًا آخر: نسبة طب الأطباء إليه؛ كنسبة طب الطرقية والعجائز إلىٰ طبهم، وقد اعترف به حذاقهم وأئمتهم، فإن ما عندهم من العلم بالطب منهم من يقول: هو قياس، ومنهم من يقول: هو تجربة، ومنهم من يقول: هو إلهامات ومنامات وحدس صائب، ومنهم من يقول: أخذ كثير منه من الحيوانات البهيمية؛ كما نشاهد السنانير إذا أكلت ذوات السموم، تعمد إلىٰ السراج؛ فتلغ في الزيت تتداوىٰ به، وكما رؤيت

(١) «الطب النبوي» (ص ٥١ - بتحقيقي).

الحيات إذا خرجت من بطون الأرض، وقد عشيت أبصارها، تأتي إلىٰ ورق الرازيانج؛ فتمر عيونها عليها.

وكما عُهد من الطير الذي يحتقن بماء البحر عند انحباس طبعه، وأمثال ذلك مما ذكر في مبادئ الطب»(١).

**ومما قاله** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأين يقع هذا وأمثاله من الوحي الذي يوحيه الله إلىٰ رسوله بما ينفعه ويضره؟ فنسبة ما عندهم من الطب إلىٰ هذا الوحي؛ كنسبة ما عندهم من العلوم إلىٰ ما جاءت به الأنبياء، بل هاهنا من الأدوية التي تشفي من الأمراض ما لم يهتد إليها عقول أكابر الأطباء، ولم تصل إليها علومهم وتجاربهم وأقيستهم؛ من الأدوية القلبية والروحانية، وقوة القلب، واعتماده علىٰ الله، والتوكل عليه، والالتجاء إليه، والانطراح والانكسار بين يديه، والتذلل له، والصدقة، والدعاء، والتوبة، والاستغفار، والإحسان إلىٰ الخلق، وإغاثة الملهوف، والتفريج عن المكروب؛ فإن هذه الأدوية قد جربتها الأمم علىٰ اختلاف أديانها ومللها: فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل إليه علم أعلم الأطباء، ولا تجربته، ولا قياسه.

وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا أمورًا كثيرة، ورأيناها تفعل ما لا تفعل الأدوية الحسية، بل تصير الأدوية الحسية عندها بمنزلة أدوية الطرقية عند الأطباء، وهذا جار علىٰ قانون الحكمة الإلهية ليس خارجًا عنها، ولكن الأسباب متنوعة؛ فإن القلب متىٰ اتصل برب العالمين، وخالق الداء والدواء،

---

(١) المصدر السابق (ص ٦٣).

ومدبر الطبيعة ومصرفها على ما يشاء: كانت له أدوية أخرىٰ غير الأدوية التي يعانيها القلب البعيد منه المعرض عنه، وقد علم أن الأرواح متىٰ قويت، وقويت النفس والطبيعة؛ تعاونا علىٰ دفع الداء وقهره، فكيف ينكر لمن قويت طبيعته ونفسه وفرحت بقربها من بارئها وأنسها به، وحبها له وتنعمها بذكره، وانصراف قواها كلها إليه، وجمعها عليه واستعانتها به، وتوكلها عليه: أن يكون ذلك لها من أكبر الأدوية، وأن توجب لها هذه القوة دفع الألم بالكلية، ولا ينكر هذا إلا أجهل الناس، وأغلظهم حجابًا، وأكثفهم نفسًا، وأبعدهم عن الله وعن حقيقة الإنسانية، وسنذكر -إن شاء الله- السبب الذي به أزالت قراءة الفاتحة داء اللدغة عن اللديغ التي رقي بها، فقام حتىٰ كأن ما به قَلَبة»[١].

**وقال:** «وسنزيد هذا المعنىٰ -إن شاء الله تعالىٰ- إيضاحًا وبيانًا عند الكلام علىٰ التداوي بالرقىٰ، والعوذ النبوية، والأذكار، والدعوات، وفعل الخيرات، ونبين أن نسبة طب الأطباء إلىٰ هذا الطب النبوي؛ كنسبة طب الطرقية والعجائز إلىٰ طبهم، كما اعترف به حذاقهم وأئمتهم، ونبين أن الطبيعة الإنسانية أشد شيء انفعالًا عن الأرواح، وأن قوىٰ العوذ والرقىٰ والدعوات، فوق قوىٰ الأدوية؛ حتىٰ إنها تبطل قوىٰ السموم القاتلة»[٢].

**وقال:** «**وبالجملة**: فطب الطبائعية وعلاجهم بالنسبة إلىٰ العلاج النبوي؛ كطب الطرقية بالنسبة إلىٰ طبهم، بل أقل؛ فإن التفاوت الذي بينهم وبين

(١) المصدر السابق (ص ٦٥).

(٢) المصدر السابق نفسه (ص ١٣٤).

الأنبياء أعظم وأعظم من التفاوت الذي بينهم وبين الطرقية بما لا يدرِك الإنسان مقداره.

فقد ظهر لك عقد الإخاء الذي بين الحكمة والشرع، وعدم مناقضة أحدهما للآخر، والله يهدي من يشاء إلىٰ الصواب، ويفتح لمن أدام قرع باب التوفيق منه كلَّ باب، وله النعمة السابغة، والحجة البالغة»[١].

**وقال:** «وقد تقدم: أن طبَّ الأطباء بالنسبة إلىٰ طبِّ الأنبياء أقل من نسبة طب الطُّرقية والعجائز إلىٰ طب الأطباء، وأن بين ما يلقىٰ بالوحي وبين ما يلقىٰ بالتجربة، والقياس من الفرق: أعظم مما بين القدم والفرق.

ولو أن هؤلاء الجهَّال وجدوا دواء منصوصًا عن بعض اليهود والنصارىٰ والمشركين -من الأطباء-: لتلقوه بالقبول والتسليم، ولم يتوقَّفوا علىٰ تجربته.

نعم: نحن لا ننكر أن للعادة تأثيرًا في الانتفاع بالدواء وعدمه، فمن اعتاد دواءً وغذاءً: كان أنفع له، وأوفق ممن لم يعتده، بل ربما لم ينتفع به مَن لم يعتده.

وكلام فضلاء الأطباء -وإن كان مطلقًا- فهو بحسب الأمزجة والأزمنة، والأماكن والعوائد.

وإذا كان التقييد بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم؛ فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق؟! ولكن نفوس البشر مركبة علىٰ الجهل والظلم؛ إلا من أيده الله بروح الإيمان، ونوَّر بصيرته بنور الهدىٰ»[٢].

---

(١) المصدر السابق نفسه (ص ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق نفسه (ص ٧١١).

**وقال:** «قد أتينا علىٰ جملة نافعة من أجزاء الطبِّ العلميِّ والعملي، لعل الناظر لا يظفر بكثير منها إلا في هذا الكتاب، وأريناك قرب ما بينها وبين الشريعة، وأن الطب النبوي: نسبة طبِّ الطبائعيين إليه أقلُّ مِن نسبة طب العجائز إلىٰ طبهم.

والأمر فوق ما ذكرناه، وأعظم مما وصفناه بكثير؛ ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير علىٰ ما وراءه، ومن لم يرزقه الله بصيرة علىٰ التفصيل؛ فليعلم ما بين القوة المؤيَّدة بالوحي من عند الله، والعلوم التي رزقها الله الأنبياء، والعقول والبصائر التي منحهم الله إياها؛ وبين ما عند غيرهم.

**ولعل قائلًا يقول:** ما لهدي الرسول ﷺ، وما لهذا الباب وذكر قوىٰ الأدوية وقوانين العلاج، وتدبيرِ أمر الصحة؟

وهذا من تقصير هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول ﷺ؛ فإن هذا وأضعافه، وأضعاف أضعافه -مِنْ فهم بعض ما جاء به، وإرشاده إليه، ودلالته عليه، وحسن الفهم عن الله ورسوله- مَنٌّ يَمُنُّ الله به علىٰ من يشاء مِن عباده.

فقد أوجدناك أصول الطب الثلاثة في القرآن، وكيف تنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملة علىٰ صلاح الأبدان؛ كاشتمالها علىٰ صلاح القلوب، وأنها مرشدة إلىٰ حفظ صحتها، ودفع آفاتها بطرق كلية، قد وُكِل تفصيلها إلىٰ العقل الصحيح والفطرة السليمة، بطريق القياس والتنبيه والإيماء؛ كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه؟! ولا تكن ممن إذا جهل شيئًا عاداه.

ولو رزِق العبد تضلعًا من كتاب الله وسنة رسوله، وفهمًا تامًّا في النصوص ولوازمها: لاستغنىٰ بذلك عن كلِّ كلام سواه، ولاستنبط جميع العلوم الصحيحة منه.

فمدار العلوم كلها علىٰ معرفة الله وأمره وخلقه، وذلك مسلَّم إلىٰ الرسل -صلوات الله عليهم وسلامه-؛ فهم أعلم الخلق بالله وأمره وخلقه وحكمته في خلقه وأمره.

وطبُّ أتباعهم أصحُّ وأنفع من طب غيرهم، وطبُّ أتباع خاتمهم وسيدهم وإمامهم: محمد بن عبد الله -صلوات الله وسلامه عليه وعليهم- أكمل الطب وأصحُّه وأنفعه، ولا يَعْرِفُ هذا إلا من عرف طبَّ الناس سواهم وطبَّهم، ثم وازن بينهما؛ فحينئذ يظهر له التفاوتُ، وهم أصحُّ الأمم عقولًا وفطرًا، وأعظمهم علمًا، وأقربهم في كل شيء إلىٰ الحقِّ؛ لأنهم خيرة الله من الأمم، كما أن رسولهم خيرته من الرسل، والعلم الذي وهبهم إياه والحلم والحكمة؛ أمرٌ لا يدانيهم فيه غيرهم.

وقد روىٰ الإمام أحمد في «مسنده» من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَنتم توفون سبعين أمة؛ أنتم خيرها وأكرمها علىٰ الله**»[1].

فظهر أثر كرامتها علىٰ الله سبحانه في علومهم وعقولهم، وأحلامهم

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣٠٠١)، وابن ماجه (٤٢٨٨)، وأحمد (٥/ ٥)، وحسنه شيخنا الألباني في «مشكاة المصابيح» (٦/ ٥٠٥/ ٦٢٤٩-«هداية الرواية»).

وفطرهم، وهم الذين عرضت عليهم علوم الأمم قبلهم وعقولهم وأعمالهم ودرجاتهم؛ فازدادوا بذلك علمًا وحلمًا وعقولًا، إلىٰ ما أفاض الله ﷻ عليهم من علمه وحلمه.

ولذلك: كانت الطبيعة الدموية لهم، والصفراوية لليهود، والبلغمية للنصارىٰ.

ولذلك غلب علىٰ النصارىٰ: البلادة، وقلة الفهم والفطنة.

**وغلب علىٰ اليهود**: الحزن، والهم، والغم، والصغار.

**وغلب علىٰ المسلمين**: العقل، والشجاعة، والفهم، والنجدة، والفرح، والسرور.

وهذه أسرار وحقائق إنما يعرف مقدارها: من حسن فهمه، ولطف ذهنه، وغزر علمه، وعرف ما عند الناس، وبالله التوفيق»[١].

❊ ❊ ❊

(١) المصدر السابق نفسه (ص ٨١٨).

# شبهات حول الطب النبوي

١- تقسيم السنة النبوية: إلىٰ سنة تشريعية وغير تشريعية، وأن الطب النبوي من القسم الثاني؛ فهو غير محتج به، ولا يعد وحيًا، وإنما هو تجارب شخصية: وصفت للرسول ﷺ، أو اجتهادات جبلية.

**والجواب من وجهين:** مجمل ومفصل:

**فأما المجمل:** فقد ظهر في دراسة السنة اتجاه يعارض منزلة السنة في التشريع، قصد القائلون به أم لم يقصدوا، وهو: تقسيم السنة إلىٰ سنة تشريعية وغير تشريعية.

وقد أشار السيد رشيد رضا (ت ١٣٤٥هـ) إلىٰ ذلك عرضًا في «تفسيره المنار»، ثم جاء الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر (ت١٣٩٣) وأعطاه بعدًا أصوليًّا، ثم تجاوز الدكتور محمد سليم العوا والدكتور يوسف عبد الله القرضاوي الحدَّ في ذلك.

وتبع هؤلاء القوم بعض الباحثين والمعاصرين، كالشيخ الطاهر بن عاشور، والشيخ عبد الوهاب خلاف، والدكتور عبد الكريم زيدان، والشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ عبد الجليل عيسىٰ، والشيخ فتحي عثمان، والدكتور أبو المجد أحمد كمال، والدكتور عبد الحميد متولي، والدكتور رمضان

سعيد البوطي، والدكتور محمد سليمان الأشقر.

**ومجالات السنة غير التشريعية عند هؤلاء:**

١- أمور العادات التي لا قربة فيها، ولا حقوق تقتضي التشريع، وليس من التشريع ما لا يتعلق به حقٌّ لله تعالىٰ، ولا لخلقه، ولا جلب منفعة، ولا دفع مفسدة[١].

٢- ما سبيله الحاجة البشرية؛ كالأكل والشرب، والبيع والشراء، أو التجارب الشخصية، أو العادات الاجتماعية؛ كشئون الزراعة، والطب، وطول اللباس وقصره، أو ما سبيله التدبير الإنساني أخذًا من الظروف الخاصة؛ كتوزيع الجيوش علىٰ المواقع الحربية، وتنظيم الصفوف، والكر والفر، واختيار أماكن النزول؛ فإنها تعتمد علىٰ الظروف والدربة الخاصة[٢].

٣- أحاديث الطب[٣].

وهذا التقسيم لم يلق عند كثير من العلماء أدنىٰ استحسان، بل نظروا إليه نظرة ملؤها الشك والريبة، وأنه مؤامرة علىٰ السنة سواء أدرك القائلون به أم لم يدركوا.

وهؤلاء الذين قسموا السنة إلىٰ تشريعية وغير تشريعية يرون أن الاقتداء بالسنة غير التشريعية فيه خير وزيادة إيمان؛ كما قال السيد رشيد رضا: «علىٰ

---

(١) انظر «تفسير المنار» (٩/ ٤٥٧-٤٥٨) تفسير سورة الأعراف (آية ١٥٧-١٥٨).

(٢) انظر: «الإسلام عقيدة وشريعة» لمحمود شلتوت (ص٥٠٨ وما بعدها)، و«مقاصد الشريعة» للطاهر بن عاشور (١٥١-١٥٤).

(٣) انظر: «السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة» للقرضاوي (ص٦٦-٧٣).

أن من توخىٰ أتباعه في العادات حبًّا فيه، وتذكيرًا لحياته الشريفة .. فجدير أن يكون اتباعه هذا مزيد كمال في إيمانه».

وهذا يدل علىٰ أن أدنىٰ ما تفيده السنة غير التشريعية عندهم هو الإباحة، والإباحة من الأحكام التشريعية التكليفية عند جميع علماء أهل السنة والجماعة.

ناهيك أن جميع ما ذكروه من مجالات السنة غير التشريعية لا تخرج عن كونها قولًا أو فعلًا أو تقريرًا للنبي ﷺ، وهذه هي أفراد السنة المتفق عليها عند علماء الأصول.

وكل ما يصدق عليه تعريف السنة؛ فهو تشريع؛ يفيد أحد الأحكام الشرعية التكليفية الخمسة، ولا خلاف في ذلك.

**وأما المفصل؛ فمن وجوه:**

أ- ليس عند القائلين بهذا التقسيم ميزان علمي؛ إلا ما تستحسنه عقولهم، وهذا يدل علىٰ فساد هذا التقسيم، وضعف هذا الحدِّ.

ب- كل ما ثبت عن النبي ﷺ؛ فهو تشريع، ولكن يتباين الحكم فيه بين الواجب وما دونه، ولذلك؛ فإهمال شيء مما جاء عن النبي ﷺ، وجعله من باب غير التشريع خطر عظيم؛ لأن فيه إهمالًا للأحاديث النبوية أو بعضها.

جـ- أن ما ذكروه في السنة غير التشريعية ارتبط في السنة النبوية بتحليل، أو تحريم، أو ثواب، أو عقاب، ولا شك أن هذا سنة وتشريع.

**٢- الطب النبوي لا يرتقي إلىٰ مستوىٰ العلم بل هو شذرات متفرقة وتوجيهات عامة.**

وهذا الاعتراض يدل علىٰ عدم معرفة صحيحة بالطب النبوي؛ فمن جهل شيئًا أنكره، ومن لم يتصور أمرًا لم يذكره، وإلا فإن كل مقومات العلم تنطبق علىٰ الطب النبوي، **وإليك التفصيل**:

١- شمولية الطب النبوي لأنواع الأمراض: أمراض البدن والأمراض النفسية، وقد سبق بسط ذلك في المقدمة.

٢- ويحتوي الطب النبوي علىٰ قواعد طب الأبدان والقلوب.

**كما قال الإمام ابن قيم الجوزية**: «وأما مرض الأبدان؛ فقال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١]، وذكر مرض البدن في الحج والصوم والوضوء؛ لسرٍّ بديع يُبَيِّنُ لك عظمة القرآن، والاستغناء به لمن فهمه وعقله عن سواه.

**وذلك: أن قواعد طب الأبدان ثلاثة:**

حفظ الصحة.

والحمية عن المؤذي.

واستفراغ المواد الفاسدة.

فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة:

فقال في آية الصوم: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]؛ فأباح الفطر للمريض؛ لعذر المرض، وللمسافر؛ طلبًا لحفظ صحته وقوته؛ لئلا يُذهبها الصوم في السفر؛ لاجتماع شدة الحركة وما يوجبه من التحليل، وعدم الغذاء الذي يخلف ما تحلل؛ فتخور القوة، وتضعف؛

فأباح للمسافر الفطر؛ حفظًا لصحته وقوته عما يضعفها.

وقال في آية الحج: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ فأباح للمريض ومن به أذىٰ من رأسه -من قمل، أو حكَّة، أو غيرهما- أن يحلق رأسه في الإحرام استفراغًا لمادة الأبخرة الرديئة التي أوجبت له الأذىٰ في رأسه باحتقانها تحت الشعر، فإذا حلق رأسه، تفتحت المسام؛ فخرجت تلك الأبخرة منها؛ فهذا الاستفراغ يقاس عليه كل استفراغ يؤذي انحباسه.

والأشياء التي يؤذي انحباسها ومدافعتها عشرة: الدم إذا هاج، والمني إذا تَبَيَّغ، والبول، والغائط، والريح، والقيء، والعطاس، والنوم، والجوع، والعطش.

وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبسه داء من الأدواء بحسبه.

وقد نبه سبحانه باستفراغ أدناها -وهو البخار المحتقن في الرأس- علىٰ استفراغ ما هو أصعب منه؛ كما هي طريقة القرآن: التنبيه بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ.

**وأما الحمية**؛ فقال تعالىٰ في آية الوضوء: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء:٤٣].

فأباح للمريض العدول عن الماء إلىٰ التراب حمية له أن يصيب جسده ما يؤذيه، وهذا تنبيه علىٰ الحمية عن كل مؤذ له من داخل أو خارج، فقد أرشد سبحانه عباده إلىٰ أصول الطب ومجامع قواعده، ونحن نذكر هدي

رسول الله ﷺ في ذلك، ونبين أن هديه فيه أكمل هدي.

**فأما طب القلوب**؛ فَمُسَلَّم إلىٰ الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم-، ولا سبيل إلىٰ حصوله إلا من جهتهم وعلىٰ أيديهم؛ فإن صلاح القلوب أن تكون عارفة بربِّها، وفاطرها، وبأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وأن تكون مؤثِرَة لمرضاته ومحابِّه، متجنبة لمناهيه ومساخطه، ولا صحة لها ولا حياة ألبتة إلا بذلك، ولا سبيل إلىٰ تلقيه إلا من جهة الرسل، وما يُظَن من حصول صحة القلب بدون اتباعهم؛ فغلطٌ ممن يظن ذلك، وإنما ذلك حياة نفسه البهيمية الشهوانية، وصحتها وقوتها، وحياة قلبه وصحته وقوته عن ذلك بمعزل، ومن لم يميز بين هذا وهذا؛ فليبك علىٰ حياة قلبه؛ فإنه من الأموات، وعلىٰ نوره؛ فإنه منغمس في بحار الظلمات!»[1].

**٣- جل مفردات علم الطب الحديث تجدها منثورة في الطب النبوي.**

**قال الدكتور أحمد الجمل في مقدمته لـ«الأحكام النبوية في الصناعة الطبية» لابن طرخان الكحال (ص٥-١٠)**: «فإن الطب علم عظيم نفعه وقدره، وَعَلِيٌّ شرفه وفخره -لأنه يهتم بصحة الإنسان التي هي أجلِّ نعمةٍ بعد نعمة الإيمان واليقين- ولأهميته فقد ثبت أصله في الشرع الحنيف، وشهد بصحته القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

أما القرآن الكريم فمع أنه لم يشر إلىٰ فن التطبب إلا أنه أشار إلىٰ الأمراض، وأنواعها، وإلىٰ الشفاء.

---

(١) «الطب النبوي» (ص ٥٥-٥٦-تحقيقي).

فمن الآيات الكريمة التي يشير فيها القرآن الكريم إلىٰ الأمراض: آيات يتحدث فيها عن أمراض المنافقين، منها: قوله تعالىٰ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

وقوله -تعالىٰ-: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور:٥٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المدثر:٣١].

وآيات ثانية يتحدث فيها عن أمراض الشهوات، منها: قوله -تعالىٰ-: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾[الأحزاب: ٣٢].

وآيات ثالثة: يتحدث فيها ﷻ عن أمراض الأبدان، منها: قوله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء٤٣، والمائدة: ٦].

وأما الآيات التي أشار فيها إلىٰ الشفاء، فمنها: قوله تعالىٰ: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:١٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

وقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

وقوله تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وقوله تعالىٰ: ﴿ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤].

ونهىٰ الله ﷻ عن الاقتراب من الأذىٰ، وقاية لنا من الوقوع في الأمراض، فقال سبحانه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقال سبحانه: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف:٣١].

وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦].

وإذا كان القرآن الكريم قد أشار إلىٰ ما سبق ذكره، فإن السنة النبوية قد اهتمت بالصحة والتداوي من الأمراض، فقد وردت أحاديث كثيرة تحث علىٰ التداوي، والاهتمام بصحة الإنسان من ذلك ما يلي:

١ - قال رسول الله ﷺ: «**تداووا عباد الله؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء**»(١).

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٤٣٦)، والترمذي (٢٠٣٨)، وأبو داود (٣٨٥٥)، والنسائي (٤/ =

٢- وقال: «**لكل داء دواء، فإن أصاب الدواء الداء برئ بإذن الله ﷻ**»(١).

٣- وقال: «**ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء**»(٢).

وكان ﷺ يتخذ التدابير اللازمة للحفاظ علىٰ صحته، والوقاية من الأمراض، من ذلك: أنه ﷺ كان لا يأكل متكئًا، بل يجلس عند الأكل متوركًا علىٰ ركبتيه، واضعًا بطن قدمة اليسرىٰ علىٰ ظهر قدمه اليمنىٰ؛ لتكون أعضاء جسده كلها علىٰ وضعها الطبيعي التي خلقها الله ﷻ عليها.

٤- وحث ﷺ علىٰ التصبح بسبع تمرات عجوة من تمر العالية، تجنبًا للسم والسحر، فقال: «**من تصبح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر**»(٣).

وكان ﷺ يراعي صفات الأطعمة وطبائعها، ويراعي استعمالها علىٰ قاعدة الطب، فإذا كان أحد الطعامين ما يحتاج إلىٰ تحسين وتعديل لحرارته كسره وعدَّله، ولذلك.

٥- «كان ﷺ يأكل الرطب بالقثاء»(٤).

٦- وكان عليه الصلاة والسلام: يتنفس في الإناء ثلاثًا إذا شرب ويقول:

---

=

٣٦٨-٧٥٥٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٤٢١)، والحميدي في «المسند» (٢/ ٣٦٣/ ٨٢٤)، والطبراني في «الكبير» (١/ ١٧٩ - ٤٦٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٤٧).

(٤) أخرجه البخاري (٧/ ٦٨و٦٩)، ومسلم (٢٠٤٣).

«هو أروىٰ، وأبرأ، وأمرأ»(١).

وقال ﷺ: «**ما ملأ ابن آدم وعاء شرًّا من بطن، بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنَفَسه**»(٢).

٧- وقال ﷺ: «**اكتحلوا بالإثمد؛ فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر**»(٣).

ولما كثرت عليه الأسقام ﷺ كان يقدم عليه الأطباء، فيصفون الأدوية والعلاج، كما كان يأمر غيره بالتداوي من الأمراض، فحينما مرض سعد بن أبي وقاص: أتاه رسول الله ﷺ؛ فوضع يده بين ثدييه، وقال: «**إنك رجل مفئود، ائت الحارث بن كَلَدَة أخا ثقيف؛ فإنه رجل يتطبب**»(٤).

٨- «وبعث رسول الله ﷺ إلىٰ أبي بن كعب رضي الله عنه طبيبًا؛ فقطع منه العرق، ثم كواه عليه»(٥).

وإذا كان الرسول ﷺ قد أمر بالتداوي، وأمر الأطباء بمداواة المرضىٰ؛ فإنه ﷺ نهىٰ الجهلة عن امتهان مهنة الطب، وألزم من يفعل منهم ذلك ضمان ما أتلفه، فقد قال ﷺ: «**من تطبَّب، ولا يعلم منه طبٌّ؛ فهو ضامن**»(٦).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٨٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٣٢)، وابن ماجه (٣٣٤٩).

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي (١٧٦١)، وابن ماجه (٣٤٩٩)، وأبو داود (٣٨٧٨)، والنسائي (٨/ ١٤٩-١٥٠)، والإمام أحمد (٥/ ١٠٨و ١١١)، **وهو صحيح**.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٨٧٥).

(٥) أخرجه مسلم (٧١).

(٦) أخرجه أبو داود (٤٥٨٦) والنسائي (٨/ ٥٣)، وابن ماجه (٣٤٦٦).

ولما كان للطب مكانة مرموقة في الإسلام، ولما كان للمحافظة علىٰ صحة الإنسان أهمية كبرىٰ؛ لأنها أمانة أمر الله بالحفاظ عليها؛ لذا فقد اهتم علماء الإسلام بعلم الطب اهتمامًا كبيرًا، واعتنوا به عناية فائقة، فقاموا بجمع كل ما ورد عن رسول الله ﷺ في هذا المجال، وصنفوا في ذلك مؤلفات، تضم بين ثناياها أحاديث رسول الله ﷺ المشتملة علىٰ ما يشير إلىٰ العلاج، وحفظ الصحة، والمحافظة عليها، حتىٰ تنتشر بين الناس فيعم نفعها» اهـ

**وقال الدكتور محمود ناظم النسيمي في «الطب النبوي والعلم الحديث»** (١/ ١١٦-١١٨): «وليس أغلبه متعلقًا بالحمية، والكي، والحجامة، والفصد؛ كما توهم بعضهم، بل إن أبحاثه عديدة يمكن أن تصنف في الأقسام الأساسية التالية:

**١- الطب النبوي الوقائي:**

وأبحاثه تتعلق بالصحة البدنية، وصحة البيئة، وفي الوقاية من الأمراض السارية.

وبما أن التخطيط الصحي والتوعية الصحية هما من مهام الدولة، وأن الرسول العربي -عليه الصلاة والسلام- هو أول مؤسس لدولة إسلامية، فلذا كانت التعاليم والمناهج الصحية في الإسلام كثيرة:

**منها:** ما هو موجود في نص القرآن العظيم مؤكدًا المهمة الصحية للرسول الكريم.

**ومنها:** ما هو موجود في تبيان الرسول -عليه الصلاة والسلام-.

٢- **الطب النبوي العلاجي:**

وأبحاثه الرئيسية خمسة:

**الأول:** في مشروعية التداوي بالأدوية المادية، وعدم تنافيه مع التوكل علىٰ الله تعالىٰ والإيمان بقدره.

**الثاني:** في المعالجة الروحية بالأدعية والرقىٰ الإسلامية.

**الثالث:** في تصحيح الأخطاء الشائعة في المداواة الشعبية.

وأن بيان ما يتعلق بهذه الأقسام الثلاثة من مهام الرسول -عليه الصلاة والسلام-؛ لاجتماع القيادتين في الدين والدولة في شخصية الكريم.

**الرابع:** في الحمية.

**الخامس:** في المعالجة بالأدوية المادية أو الطبيعية.

وهذان القسمان الأخيران ليس بيانهما من مهام الرسالة السماوية، وإنما هو من اختصاص الأطباء، ولذا ليس فيهما تحديد لأنواع الحمية، ولا ذكر واسع لمفردات الأدوية، ولا بيان لمقاديرها، وطريقة استعمالها.

٣- تخلق الجنين وجنسه والوراثة.

٤- ممارسة المهنة الطبية» اهـ

**٣- الطب النبوي بين الطب الشعبي والطب اليوناني.**

تحدث بعض الأطباء والفلاسفة عن إسقاط الاعتبار بالملة مقابل اعتبار النفع والصحة، ولذلك؛ فالطب النبوي عندهم نتاج من طب البادية الشعبي، وما كان منتشرًا في جزيرة العرب، والتي تأثرت بما عند الفرس

واليونان من أمور طبية، حيث كان بعض أطباء العرب يرحلون إلىٰ تلك الأمم، ويستفيدون منها؛ كالحارث بن كلدة- طبيب العرب-.

**وهذه دعوىٰ ينقصها الصدق، وينقضها الدليل والبرهان:**

١- حرم الإسلام كثيرًا مما كان منتشرًا عن العرب في أبواب الطب؛ كالكهانة، والعرافة وأخواتها، بل حرم إتيان أماكنها، وجعله منافيًا للإيمان.

عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «**من أتىٰ كاهنًا أو عرَّافًا؛ فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل الله علىٰ محمد**»(١).

٢- لقد أبطل رسول الله ﷺ الاستشفاء ببعض النباتات، وبين ضررها.

عن أسماء بنت عميس ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**بماذا كنت تستمشين؟**»(٢). قالت: بالشبرم(٣)، قال: «**حار(٤) جار(٥)**» قالت: ثم استمشيت بالسنا، فقال: «**لو كان شيء يشفي من الموت؛ لكان السنا(٦)**»(٧).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود(٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٢٤- تحفة الأشراف)، وهو صحيح؛ كما بينته في تخريج كتاب «تحذير أهل الإيمان عن الحكم بغير ما أنزل الرحمن» (ص٢٨-٢٩).

(٢) هو أخذ دواء مسهل، حتىٰ يلين الطبع، ولا يحتبس النجو.

(٣) هو نبات يتوعي، وهو قشر عرق شجرة، وهو من الأدوية التي أوصىٰ الأطباء بترك استعماله؛ لخطرها، وفرط إسهالها.

(٤) شديد الحرارة.

(٥) شديد الإسهال.

(٦) هو السلاميكا، وتستعمل كملين في حالات الإمساك.

(٧) أخرجه الترمذي (٢٠٨١)، وابن ماجه (٣٦٤١)، وانظر «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٤٠٨).

٣- كون الرسول ﷺ يصف العلاجات بما كان منتشرًا في جزيرة العرب: التمر، حليب النوق، أبوال الإبل، العسل، الحبة السوداء لا يدل على أن الرسول ﷺ أخذ ذلك من الوصفات الشعبية السائدة في بيئته، وإنما يدل ذلك على أمور، منها:

أ- أن غالب أدوية الأمم على اختلاف اجناسها من الترك والهند والعرب بالمفردات، ولم يكونوا يستخدموا الأدوية المركبة إلا قليلًا، وإنما عني بالمركبات الروم واليونان، ولذلك كان الطب النبوي بما هو غالب أدوية الناس تيسيرًا وتسهيلًا على البشرية.

ب- من المقرر في علم الأدوية والعقاقير: أن غالب علاجات الأمراض في كل بيئة، موجودة ومتيسرة في نباتات تلك البيئة، بل كان المسافرون ينقلون معهم تربة أرضهم استطبابًا، وهذا أمر معلوم بالتجربة، ولذلك قال (أبقراط): «ليكن غذاؤك دواؤك، وعالجوا كل مريض بنبات أرضه، فهي أجلب لشفائه».

ت- أن هذه الوصفات في الطب النبوي تقوم على أصل طبي عظيم، وهو أن الأطباء اتفقوا على أنه متى أمكن التداوي بالغذاء، لا يعدل عنه إلى الدواء، ومتى أمكن بالبسيط، لا يعدل عنه إلى المركب، وكل داء استطاع الطبيب على دفعه بالأغذية والحمية، لم يحاول دفعة بالأدوية.

ث- أن معظم هذه الوصفات وقائية، والوقاية مقدمة على العلاج؛ كما هو مقرر عند الأطباء المعاصرين.

٤- يستحيل أن يكون الطب الوارد عن رسول الله ﷺ من ثمرات الطب الإسرائيلي أو اليوناني أو الشعبي؛ لأن رسول الله ﷺ أضاف بعض هذه الوصفات والعلاجات إلىٰ الوحي، منها:

أ- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما مررت ليلة أسري بي بملأ إلا قالوا: يا محمد! مر أمتك بالحجامة**»(١).

ب - وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**أمرت بالسواك حتىٰ خفت علىٰ أضراسي**»(٢).

٥- وجود بعض النقولات عن الطب اليوناني؛ كشروح لبعض أحاديث الطب الوارد عن رسول الله ﷺ لا يغير مسار الطب النبوي، ويجعله طبًّا موروثًا عن الطب اليوناني أو الشعبي أو الإسرائيلي، وإنما هذه الشروحات جاء كتفسير للأحاديث الطبية، أو استشهادًا بها؛ ليزداد المؤمن بصيرة ويقينًا، وما مثلها إلا كمثل ما يسميه كثير من العلماء والأطباء المعاصرين بالإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة النبوية في المجال الطبي، حيث يستدلون بالحقائق العلمية المعاصرة والمعارف الطبية الحديثة في بيان إعجاز القرآن والسنة في مجالات الطب، ولا يمكن لعاقل أن يقول: إن الطب الوارد عن الرسول ﷺ نتاج الطب الغربي الحديث للتوافق العجيب بينهما في كثير من مفردات

---

(١) **حسن**: أخرجه ابن ماجه (٣٤٧٩) بإسناد ضعيف، وله شواهد يتقوىٰ بها، وانظر «الصحيحة» (٢٢٦٣).

(٢) **حسن**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، والضياء في «المختارة»، بإسناد ضعيف، وله شواهد يتقوىٰ بها، وذكرها شيخنا رحمه الله في «الصحيحة» (١٥٥٦).

الطب، وإنما سيقول بيقين هذا دليل علىٰ أن الطب النبوي من دلائل النبوة، وأن محمداً ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣-٤].

### ٤- بين الطب النبوي وطب الأعشاب.

يربط كثير من الباحثين بين الطب النبوي وطب الأعشاب، ويجعلون طب الأعشاب بجملته من الطب النبوي، وبذلك تكون كل الممارسات السلبية التي يمارسها العشابون تلصق بالطبِّ النبوي، مما أثمر استياءً عند كثير من الأكاديميين؛ فراحوا يشككون في الطب النبوي، أو ينفونه.

والحقيقة: أن الطب النبوي وطب الأعشاب بينهما عموم وخصوص.

**أما العموم**؛ فهو: أن رسول الله ﷺ نبه علىٰ فوائد الأعشاب والنباتات، وأنها مفيدة في جملتها.

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «**عليكم بألبان البقر؛ فإنها ترم من كلِّ الشجر، وهو شفاء من كل داء**»[1].

فهذا الحديث يدل علىٰ اعتبار طب الأعشاب، وأنها مفيدة، وفيها شفاء، وذلك من وجهين:

١- أنه أوصىٰ بألبان البقر، وعلل ذلك: بأنها تأكل من جميع الأشجار والأعشاب والنباتات؛ فدل ذلك علىٰ نفعها.

٢- ثم بين أنه شفاء من كل داء؛ فدلَّ أن في الأعشاب علاجاتٍ لكل داء إلا ما استثناه الشرع، وهو: الموت، والهرم.

---

(١) **صحيح**: أخرجه الحاكم (٤/ ٤٠٣) وصححه شيخنا رحمه الله في «الصحيحة» (١٩٤٣).

وأما الخصوص؛ فإن رسول الله ﷺ أخبر عن أعشاب ونباتات، وأن فيها فوائد وعلاجات لبعض الأمراض، ولذلك ذكرها العلماء في كتب الطب النبوي.

وبذلك يتبين: أن الإسلام أقر طبَّ الأعشاب من حيث الأصل، وبين فوائد بعض النباتات، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يذكره العشابون من فوائد الأعشاب والاستطباب بالنبات ما لم يذكره الشرع أن يلحق بالطب النبوي، وإنما هو خاضع للتجربة والبحث، وحتىٰ عند استخراج فوائده، ومعرفة استطباباته؛ فلا يلحق بالطب النبوي؛ لأن ما أخبر به النبي ﷺ وحي، وأما ما عرفت فوائده خارج ذلك؛ فهو تجربة، وشتان ما بين الوحي والتجربة.

**٥- الأخطاء المنهجية في أبحاث الطب النبوي.**

يمارس كثير من المشتغلين بالطب النبوي مغالطات علمية، ويقعون في أخطاء تخالف المنهج العلمي، وتغلب عليهم العاطفة الدينية؛ فيصبح إثبات موافقة الطب النبوي للحقائق الطبية المعاصرة هو الهدف.

وهذه الممارسات تنعكس في كثير من الأحيان علىٰ قداسة الطب النبوي، وتضعه في موضع الشك والتشكيك؛ إذا وقع المريض صيدًا لعلاج لم تثبت نسبته إلىٰ رسول الله ﷺ، أو عند تعلق الإنسان بنصائح علىٰ أنها من الطب النبوي، وحقيقة الأمر ليس كذلك؛ فلذلك لابدَّ من بيان الأخطاء المنهجية في أبحاث الطب النبوي، ليكون المتعاطي لهذا العلم الشريف علىٰ بينة من الأمر فيتبعها:

١ - الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والواهية.

تكثر في كتب الطب الأحاديث الضعيفة والروايات الواهية، ولأن الغالب من الباحثين والعاملين في مجال الطب النبوي ليس عندهم معرفة بعلم الحديث لا رواية ولا دراية ولا رعاية؛ فيظنون أن كل حديث ينسب إلى الرسول ﷺ يمكن الاعتماد عليه في مجال الطب النبوي، ويتساهلون في ذلك تساهلًا كثيرًا: إما جهلًا، أو بدعوى أن الأحاديث الطبية لا ينبني عليها أحكام شرعية، مما يجعلهم يستبيحون ذكر الضعيف.

**قال الدكتور محمد ناظم النسيمي في «الطب النبوي والعلم الحديث»** (١/ ١١٤): «إن الأحاديث النبوية الطبية مختلفة في درجات ثبوتها من حيث القبول والرد:

**منها**: ما هو مقبول عند المحققين من علماء الدراية بالحديث.

**ومنها**: ما هو ضعيف.

**ومنها**: ما هو شديد الضعف مردود، لا يحتج به، كالمنكر، والمتروك، والموضوع.

وكان المؤلفين في الطب لدى استشهادهم بالأحاديث الضعيفة يرون التساهل بالأخذ بالحديث الضعيف الوارد في الطب؛ كما هو الحال في الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، حيث لا يكون الحديث متعلقًا بالعقيدة، ولا ينبني عليه حكم شرعي من فرض أو تحريم.

وإني شخصيًّا لا أسلم بهذا الرأي في الطب؛ إلا إذا اتفق الحديث الضعيف ضعفًا غير شديد مع الثابت طبيًّا؛ لأن إلهاء المريض بدواء لم تثبت

نسبته إلىٰ الرسول -عليه الصلاة والسلام- قد يلحق الضرر، وكذلك تعلق السليم بأوهام أو بأمر غير مقبول النسبة إلىٰ رسول الله ﷺ علىٰ أنه من الوصايا الصحيحة النبوية، ولذا يحتاج إلىٰ التثبت من درجة الأحاديث التي رويت في غير صحيحي البخاري ومسلم، وذلك بالرجوع إلىٰ مختص، أو إلىٰ الكتب المختصة التي تحقق في درجات الأحاديث النبوية».

**قال مقيده أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-**: أحاديث الطب الواردة عن الرسول الله ﷺ جزء من السنة النبوية؛ كما تقدم تفصيل ذلك وتأصيله، وتحقيقات العلماء شملتها، فمن لم يكن علىٰ دراية بالبحث الحديثي؛ فليسأل أهل الاختصاص بالسنة النبوية.

وأما تصحيح الأحاديث الضعيفة؛ لموافقتها الثابت طبيًّا، فليس له أصل في علم الحديث الشريف، وهذا يؤدي إلىٰ نسبة أحاديث لم يقلها النبي ﷺ إليه، وهذا من الكذب عليه ﷺ، وهو حرام باتفاق.

وثمة أمر آخر؛ فليس كل خبر صحيح قاله النبي ﷺ، وإنما كل ما قاله رسول الله ﷺ صحيح، فلا يجوز أن ننسب له قولًا صحيحًا لم يقله رسول الله ﷺ.

وهناك أمر آخر، وهو: أن الكذب للرسول ﷺ ونصرة سنته؛ كالكذب عليه، ولا فرق.

**٢- ضعف البحث والتحضير، وضيق مجال الاطلاع علىٰ المعلومات العلمية الصحيحة، وعدم أخذها من مصادرها المعتبرة، حيث يوجد فجوة كبيرة بين المشتغلين بالطب النبوي وبين مصادر العلم التجريبي الصحيحة.**

**ومن ذلك**: الاعتماد علىٰ النظريات التي لم تثبت، والتسليم بصحتها دون بحث وتمحيص، وتحقيق وتدقيق.

وهذه النظريات بل الفرضيات لا ترقىٰ لمستوىٰ الحقائق العلمية الثابتة، ولا يمكن الاعتماد عليها، والاطمئنان إليها، بل قد يكتفي بعض الباحثين بعرض تجاربه الشخصية وملاحظاته العابرة؛ فيملأ الدنيا ضجيجًا.

**وهذا الصنيع يسيئ للطب النبوي من وجوه:**

أ- تفسير اليقين النبوي بأوهام، أو افتراضات، أو نظريات؛ يؤدي إلىٰ إنكار الصلة الوثيقة بين الطب النبوي والعلم الحديث، وأن ذلك من دلائل النبوة.

ب- يؤدي إلىٰ الاستعداد لقبول أي تفسير علمي مهما ضعفت درجته، وإن لم يبلغ درجة القبول بحجة نصرة السنة، وهذا يؤدي إلىٰ إلصاق ما ليس بالسنة بها، بحجة تصحيح الأحاديث لموافقتها الثابت في الطب، أو تصديق الواقع لها.

ت- إن ظهور عدم صحة هذه النظريات أو التجارب يؤدي إل الشك في الطب النبوي بخاصة، بل قد يؤدي إلىٰ الطعن في السنة النبوية بحجة مخالفتها للعلم.

ث- إن السكوت عن هذا الصنيع الشنيع أدىٰ عكس مقصده، حيث أساء للطب النبوي، وفتح باب المعارضة لهذا الوحي علىٰ مصراعيه، فمن خلاله ولج كل معارض جاحد، واتخذوا من ذلك قاعدة ينطلقون منها للطعن في السنة.

ج- ولم نجد لهذه الأبحاث الضعيفة أثرًا في تعميق اليقين الإيماني بقوة الأحاديث النبوية في مجال الطب والصحة.

**وعليه؛ فالواجب في هذا الباب أمور:**

أ- استخلاص الأحاديث النبوية الصحيحة في الصناعة الطبية حسب معايير علماء الحديث.

ب- إجراء دراسات طبية عميقة، وتجارب علمية دقيقة، وأبحاث منهجية متأنية، علىٰ الأحاديث التي تضمنت قضايا طبية؛ لاستخلاص ما ينفع الناس في مجال الطب النبوي؛ فهذه الدراسات هي الجسر المتين الذي يربط بين الطب النبوي والعلم الحديث، حيث يتم عرض تلك الحقائق العلمية كدلائل صدق لنبوة نبينا محمد ﷺ، أمام العقول المستقيمة، والفطر السليمة، ولذلك؛ فالاهتمام العلمي بالأحاديث النبوية ذات الدلالات الطبية واجب علىٰ علماء الطب المسلمين

ت- إعادة ربط كتب الطب النبوي بالحقائق العلمية القطعية، فمن خلالها يمكن التعريف الحقيقي بمجد الإسلام الطبي، ومن خلالها يمكن توثيق الاستشفاء بالطب النبوي عبر توظيف الإنتاج العلمي المعاصر.

ث- لا يجوز إقامة التعارض بين الطب النبوي وبين العلم الحديث؛ لأن الحديث النبوي إما يثبت أمرًا طبيًّا يقينيًّا، وإما أنه لا يعارض حقيقة علمية، أو أنه لم يتبين لنا شيء، وكل ذلك ليس فيه تعارض مع العلم الحديث، وبذلك نقطع الطريق علىٰ المعارضين، ونحفظ السنة النبوية من ريب المتشككين أو المشككين.

**٦- أحاديث الطب النبوي واختلافاتها:**

**زعم بعض الأطباء**: أن أحاديث الطب النبوي فيها اختلاف ظاهر كثير، وتعارض واضح كبير، وأنها تخالف المنهج العلمي والقواعد الطبية؛ وإن كان ظاهرها الصحة، مما يدل -عنده- أنها ليست من الوحي المنزل بل هي عادة وجبلة، وعليه؛ فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطب الذي ورد في الأحاديث المنقولة عن النبي ﷺ على أنه مشروع.

**واستدل بما قاله موريس بوكاي**: «لقد قمت بالمقارنة بين الملاحظات التي خرجت بها من دراسة الأحاديث وبين الملاحظات التي عرضتها من قبل فيما يختص بالقرآن والعلم الحديث، وكانت نتيجة هذه المقارنة مهمة جدًّا؛ لأن الفرق قد يظهر واضحًا ومدهشًا بين دقة المعلومة القرآنية وصحتها في حالة مقارنتها بمعطيات العلم الحديث، كلما كانت المعلومة راجعة إلى العلوم الكونية، وبين قابلية النقد الواضحة لبعض معلومات الحديث المتعلقة بموضوعات تدخل في صميم الميدان العلمي»[(١)].

**وزعم أيضًا**: «أن ما كان من أحاديث في أمور الدنيا مما لا علاقة له بالدين، فهي قد تكون أحاديث صحيحة، ولكن ما دامت أمرًا من أمور الدنيا، فلا فرق عندئذ بين النبي ﷺ وبين غيره من البشر»[(٢)].

**وزعم أيضًا**: «أن أحاديث الطب عند البخاري معظمها أحاديث ظنية،

(١) «التوراة والإنجيل والقرآن الكريم» (ص٢٠٨-٢٠٩).
(٢) المرجع السابق (ص٢٠٩).

وأنها من أمور الدنيا، ليس لها علاقة بالوحي، ولذلك؛ فهي تعبر عن إمكانيات عصر النبي ﷺ، وأنها كانت الأصلح في زمن النبي ﷺ»(١).

وآخرون دندنوا حول اقتراح أحمد أمين المصري بعرض الأحاديث الطبية علىٰ العلم التجريبي والتحليل الكيماوي مع الاستقراء(٢).

ومن الأحاديث التي ضربوها مثلًا للتعارض والتناقض أحاديث العدوىٰ:

عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لا عدوىٰ، ولا طيرة، ويعجبني الفأل الصالح: الكلمة الحسنة**»(٣).

**١- قالوا: هذه الأحاديث تنفي العدوىٰ، وهي ثابتة بالحس، والواقع، والتجربة.**

**والجواب**: أن النبي ﷺ أراد إبطال ما يعتقده أهل الجاهلية: من أن الأشياء تعدي بطبعها؛ فأخبرهم ﷺ أن المتصرف في الكون هو الله، ويدل علىٰ ذلك أمور:

أ- سياق الأحاديث؛ فإن قوله ﷺ: «**لا عدوىٰ**» وارد ضمن قوله «**لا عدوىٰ، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ويعجبني**

(١) المرجع نفسه (ص٢١٠).

(٢) «ضحىٰ الإسلام» (٢/ ١٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

وله شواهد عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم كأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وسعد بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عباس، وانظر -تفضلًا- «السلسلة الصحيحة» لشيخنا رحمه الله (٧٥٠-٧٨٩).

**الفأل»**(١).

وكل المذكورات معتقدات جاهلية؛ فهذا يدل علىٰ أن النبي ﷺ أراد إبطال المعتقدات الجاهلية، وليس نفي وجود العدوىٰ.

ب- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**لا عدوىٰ، ولا طيرة، ولا صفر، ولا هامة**».

فقال أعرابي: ما بال الإبل تكون في الرمل؛ كأنها الظباء، فيخالطها بعير أجرب؛ فيجربها؟ قال: «**فمن أعدىٰ الأول؟!**».

فبين له رسول الله ﷺ: أن لا عدوىٰ بطبيعتها، ولو كان الأمر؛ كما يعتقدون، فمن أعدىٰ البعير الأول؟؛ أي: أن الأول لم يصب نتيجة العدوىٰ، وأنه خالط غيره، وإنما كان ذلك بقدر الله، فلو لم يقدر انتقال الجرب لم ينتقل، كما أنه لو قدر سلامة البعير الأول لم يصب، فالذي أنزل الجرب في البعير الأول هو الذي أنزله في الأخرىٰ.

ويدل علىٰ ذلك بوضوح أكثر حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله ﷺ فقال: «**لا يعدي شيء شيئًا، لا يعدي شيء شيئًا، لا يعدي شيء شيئًا**» فقام أعرابي، فقال: يا رسول الله! النقبة من الجرب تكون بمشفر البعير أو بذنبه في الإبل العظيمة؛ فتجرب كلها؟! فقال رسول الله ﷺ: «**فما أجرب الأول؟ لا عدوىٰ، ولا هامة، ولا صفر، خلق الله كل نفس، فكتب حياتها، ومصيباتها، ورزقها**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٢).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٢١٤٣)، وأحمد (١/ ٤٤٠)، والطحاوي في «شرح معاني =

**قال البغوي:** «يريد: أن أول بعير جرب منها، كان جربه بقضاء الله وقدره لا بالعدوىٰ، فكذلك ما ظهر بسائر الإبل من بعد»[(١)].

ت- وأما الواقع والحس والتجربة؛ فإنها تؤكد قول رسول الله ﷺ ولا تعارضه؛ فمن المشاهد أن البيت الواحد يصاب أحد أفراده بالزكام؛ فيصاب كل من في البيت، وأحيانًا يصاب الرجل في بيته ولا تنتقل العدوىٰ لأقرب الناس إليه مخالطة وهي زوجته، فمن الذي جعلها تنتقل المرة الأولىٰ، ولا تنتقل المرات الأخرىٰ، مع أن المرض هو المرض أليس الله الذي قدر الأقدار، وهو يفعل ما يشاء ويختار؟!

بل إن الإنسان قد يحمل جرثومة المرض ولا يصاب به، ولذلك يفرق الأطباء بين المصاب بالمرض والحامل للمرض.

ت- هذا وقد اتفق شراح الحديث علىٰ أن المراد، هو: نفي اعتقاد الجاهلية، وأن العدوىٰ فاعلة بذاتها معدية بنفسها، ولذلك؛ فالمعنىٰ: أنه لا يعدي شيء شيئًا، ولا يعدي مريض صحيحًا، والله يفعل ما يشاء، ولا شيء إلا ما شاء.

**قال ابن عبد البر:** «أما قوله ﷺ: «**لا عدوىٰ**»؛ فهو نهىٰ عن أن يقول أحد: أن شيئًا يعدي شيئًا، وإخبار أن شيئًا لا يعدي شيئًا، فكأنه قال: لا يعدي

---

الآثار» (٤/ ٣٠٨)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٥١٨٢) بإسناد فيه ضعف؛ لكن له شواهد يرتقي بها إلىٰ درجة الحسن.

(١) «شرح السنة» (١٢/ ١٦٩).

شيء شيئًا، يقول: لا يصيب أحد من أحد شيئًا من خلق أو فعل أو داء أو مرض؛ وكانت العرب تقول في جاهليتها مثل هذا، أنه إذا اتصل شيء من ذلك بشيء أعداه، فأخبرهم رسول الله ﷺ أن قولهم ذلك واعتقادهم في ذلك ليس كذلك، ونهىٰ عن ذلك القول»[١].

**٢- قالوا: أحاديث العدوىٰ متعارضة، فحديث: «لا عدوىٰ» يعارضه حديث: «لا يوردن ممرض علىٰ مصح»[٢].**

**والجواب من وجوه:**

أ- الحديثان صحيحان لا تعارض بينهما إذا علم وجه الجمع بينهما:

فحديث: «**لا عدوىٰ**» ينفي زعم الجاهلية: أن المرض يعدي بطبعه لا بقدر الله، وحديث: «**لا يوردن ممرض علىٰ مصح**» فيه إرشاد إلىٰ الاحتراز مما يحصل عنده من الضرر بقدر الله، إذن؛ فلا تعارض ولا تناقض.

ب- حديث: «**لا عدوىٰ**» من باب نفي تأثير الأسباب نفسها؛ لأن الأسباب لا تؤثر بنفسها، وحديث: «**لا يوردن ممرض علىٰ مصح**» من باب تجنب الأسباب التي تكون سببًا للضرر، والعبد مأمور بتجنبها لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ج- حديث: «**لا يوردن ممرض علىٰ مصح**» يشير إلىٰ قاعدة طبية مهمة

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٤/ ١٩٦)، وانظر أيضًا: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٨٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢٢٢٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٧١)، ومسلم (٢٢٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

من أقوىٰ أصول الطب الوقائي، وهي قاعدة: «الحجر -العزل- الصحي» التي أمر بها أطباء العالم وطبقوها؛ فلا يرد مريض علىٰ صحيح، وليبتعد عنه حتىٰ يتم شفاؤه بإذن الله.

وهذا لا يعارض حديث: «**لا عدوىٰ**» الذي يخاطب الإنسان السليم؛ لكي يتعامل مع المريض بلا خوف ولا توجس ولا توهم حتىٰ لا يزيد المريض آلامًا نفسية تضاف إلىٰ آلامه البدنية.

وأما حديث: «**لا يوردن ممرض علىٰ مصح**»؛ فهو طلب من المريض نفسه أن يَبْتَعد -أو يُبْعَد- عن مخالطة الأصحاء خوفًا عليهم من أن يصل إليهم بسببه أذىٰ أو ضرر.

**قال الإمام ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في«مفتاح دار السعادة» (٢/ ٣٦٢-٣٦٥)**: «وأما قوله ﷺ: «**لا يوردن مُمْرِض علىٰ مُصِحٍّ**»، فالممرض الذي أبله مراض، والمصح الذي إبله صحاح، وقد ظن بعض الناس: أن هذا معارض لقوله: «**لا عدوىٰ، ولا طيرة**»، وقال: لعل أحد الحديثين نسخ الآخر!

وأورد الحارث بن أبي ذباب -وهو ابن عم أبي هريرة رضي الله عنه- عليه جمعه بين الروايتين، وظنهما متعارضتين، فروىٰ الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: كان أبو هريرة يحدثنا عن رسول الله ﷺ: «**لا عدوىٰ**»، ثم حدثنا أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يورد ممرض علىٰ مصح**»، قال: فقال الحارث بن أبي ذباب -وهو ابن عم أبي هريرة-: قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا حديثًا آخر قد سكت عنه، كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوىٰ**»، فأبىٰ أبو هريرة أن يحدث بذلك.

وقال: «**لا يورد ممرض علىٰ مصح**»، فماراه الحارث في ذلك حتىٰ غضب أبو هريرة ورطن بالحبشية، ثم قال للحارث: أتدري ما قلت؟

قال: لا، قال: إني أقول: أبيت أبيت، فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر.

**قلت**: قد اتفق مع أبي هريرة سعدُ بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وأنسُ بن مالك، وعميرُ بن سلمة علىٰ روايتهم عن النبي ﷺ قوله: «**لا عدوىٰ**».

وحديث أبي هريرة محفوظ عنه بلا شك من رواية أوثق أصحابه وأحفظهم؛ أبي سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن سيرين، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، والحارث بن أبي ذباب.

ولم يتفرد أبو هريرة بروايته عن النبي ﷺ، بل رواه معه من الصحابة من ذكرناه.

وقوله: «**لا يورد ممرض علىٰ مصح**» صحيح أيضًا ثابت عنه ﷺ.

فالحديثان صحيحان، ولا نسخ، ولا تعارض بينهما بحمد الله، بل كل منهما له وجه.

وقد طعن أعداء السنة في أهل الحديث، وقالوا: يروون الأحاديث التي ينقض بعضها بعضًا! ثم يصححونها، والأحاديث التي تخالف العقل؛ فانتدب أنصار السنة للرد عليهم، ونفي التعارض عن الأحاديث الصحيحة، وبيان موافقتها للعقل».

**قال شيخنا الأمام الألباني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٦٥٩-٦٦٠):**

«المُمْرِضُ: هو الذي إبله مرضىٰ.

والمُصِحُّ: من له إبل صحاح.

واعلم أنه لا تعارض بين هذين الحديثين وبين أحاديث «**لا عدوىٰ...**» المتقدمة برقم (٧٨١-٧٨٩)؛ لأن المقصود: بهما إثبات العدوىٰ، وأنها تنتقل بإذن الله تعالىٰ من المريض إلىٰ السليم، والمراد بتلك الأحاديث نفي: العدوىٰ التي كان أهل الجاهلية يعتقدونها، وهي انتقالها بنفسها دون النظر إلىٰ مشيئة الله في ذلك؛ كما يرشد إليه قوله ﷺ للأعرابي: «**فمن أعدىٰ الأول؟!**».

فقد لفت النبي ﷺ نظر الأعرابي بهذا القول الكريم إلىٰ المسبب الأول؛ ألا وهو الله ﷻ ، ولم ينكر عليه قوله: «ما بال الإبل تكون في الرمل؛ كأنها الظباء؛ فيخالطها الأجرب؛ فيجربها»؛ بل إنه ﷺ أقره علىٰ هذا الذي كان يشاهده، وإنما أنكر عليه وقوفه عند هذا الظاهر فقط؛ بقوله له: «**فمن أعدىٰ الأول؟!**».

**وجملة القول:** إن الحديثين يثبتان العدوىٰ، وهي ثابتة تجربة ومشاهدة.

والأحاديث الأخرىٰ لا تنفيها؛ وإنما تنفي عدوىٰ مقرونة بالغفلة عن الله تعالىٰ الخالق لها.

وما أشبه اليوم بالبارحة! فإن الأطباء الأوربيين في أشد الغفلة عنه تعالىٰ؛ لشركهم وضلالهم، وإيمانهم بالعدوىٰ علىٰ الطريقة الجاهلية! فلهؤلاء يقال: «**فمن أعدىٰ الأول؟!**».

فأما المؤمن الغافل عن الأخذ بالأسباب؛ فهو يذكر بها، ويقال له كما في حديث الترجمة: «**لا يورد الممرض علىٰ المصح**» أخذًا بالأسباب التي خلقها الله تعالىٰ، وكما في بعض الأحاديث المتقدمة: «**وفر من المجذوم فرارك من الأسد**».

هذا هو الذي يظهر لي من الجمع بين هذه الأخبار، وقد قيل غير ذلك مما هو مذكور في «الفتح» وغيره. والله أعلم». اهـ

**قال شيخنا ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد**» (١/ ٥٦٤-٥٦٥): «وهذا النفي في هذه الأمور الأربعة ليس نفيًا للوجود؛ لأنها موجودة، ولكنه نفي للتأثير، فالمؤثر هو الله، فما كان منها سببًا معلومًا، فهو سبب صحيح، وما كان منها سببًا موهومًا، فهو سبب باطل، ويكون نفيه لتأثيره بنفسه إن كان صحيحًا، ولكونه سببًا إن كان باطلًا.

فقوله: «**لا عدوىٰ**»: العدوىٰ موجودة، ويدل لوجودها قوله ﷺ: «**لا يورد ممرض علىٰ مصح**»؛ أي: لا يورد صاحب الإبل المريضة علىٰ صاحب الإبل الصحيحة؛ لئلا تنتقل العدوىٰ.

وقوله ﷺ: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**» والجذام مرض خبيث[١]

(١) هكذا في الأصل، وصوابها: خطير؛ فالمرض لا يوصف بالخبيث.

مُعْدٍ بسرعة، ويتلف صاحبه، حتىٰ قيل: إنه الطاعون، فالأمر بالفرار من المجذوم؛ لكيلا تقع العدوىٰ منه إليك، وفيه: إثبات تأثير العدوىٰ، لكن تأثيرها ليس أمرًا حتميًّا، بحيث تكون علة فاعلة، وأمر النبي ﷺ بالفرار، وأنه لا يورد ممرض علىٰ مصح من باب تجنب الأسباب لا من باب تأثير الأسباب نفسها، فالأسباب لا تؤثر بنفسها، ولكن ينبغي أن نتجنب الأسباب التي تكون سببًا للبلاء، لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ولا يمكن أن يقال: إن الرسول ﷺ ينكر تأثير العدوىٰ؛ لأن هذا أمر يبطله الواقع، والأحاديث الأخرىٰ.

**فإن قيل**: إن الرسول ﷺ لما قال: «**لا عدوىٰ**»، قال رجل: يا رسول الله! الإبل تكون صحيحة مثل الظباء، فيدخلها الجمل الأجرب؛ فتجرب؟ فقال النبي ﷺ: «**فمن أعدىٰ الأول؟**»[1]؛ يعني: أن المرض نزل علىٰ الأول بدون عدوىٰ، بل نزل من عند الله ﷻ ؛ فكذلك إذا انتقل بالعدوىٰ؛ فقد انتقل بأمر الله.

والشيء قد يكون له سبب معلوم، وقد لا يكون له سبب معلوم، فجرب الأول ليس سببه معلوم؛ إلا أنه بتقدير الله تعالىٰ، وجرب الذي بعده له سبب معلوم، لكن لو شاء الله تعالىٰ لم يجرب، ولهذا أحيانًا تصاب الإبل بالجرب، ثم يرتفع ولا تموت، وكذلك الطاعون والكوليرا أمراض معدية، وقد تدخل البيت؛ فتصيب البعض، فيموتون، ويسلم آخرون، ولا يصابون.

---

(١) مضىٰ تخريجه (ص٩٧).

فعلىٰ الإنسان أن يعتمد علىٰ الله، ويتوكل عليه، وقد روي أن النبي ﷺ جاءه رجل مجذوم؛ فأخذ بيده، وقال له: «**كل**» يعني من الطعام الذي كان يأكل منه الرسول ﷺ ؛ لقوة توكله؛ فهذا التوكل مقاوم لهذا السبب المعدي.

وهذا الجمع الذي أشرنا إليه هو أحسن ما قيل في الجمع بين الأحاديث، وادعىٰ بعضهم: النسخ؛ فمنهم من قال: إن الناسخ قوله: «**لا عدوىٰ**»، والمنسوخ قوله: «**فر من المجذوم**»، «**ولا يورد ممرض علىٰ عدوىٰ**»، وبعضهم عكس، والصحيح: أنه لا نسخ؛ لأن من شروط النسخ تعذر الجمع، وإذا أمكن الجمع وجب الرجوع إليه؛ لأن في الجمع إعمال الدليلين، وفي النسخ إبطال أحدهما، وإعمالهما أولىٰ من إبطال أحدهما؛ لأننا اعتبرناهما وجعلناهما حجة، وأيضًا الواقع يشهد أنه لا نسخ». اهـ

٣- وقالوا: أحاديث العدوىٰ متناقصة؛ بل إن الحديث الواحد ينقص آخره أوله، فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوىٰ، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد**»(١).

**قالوا**: هذه الرواية ينقض آخرها أولها، إذ أول الحديث ينفي العدوىٰ: لا عدوىٰ ونهايته يثبتها، فيأمر بالفرار من المجذوم؛ خشية العدوىٰ.

**والجواب من وجوه:**

أ- تقدم بيان معنىٰ: «**لا عدوىٰ**» وأنه نفي تأثير لا نفي وجود، وذلك لإبطال دعوىٰ الجاهلية: أن هذه الأمور تعدي بطبعها حيث يضيفون الفعل

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

لغير الله.

ب- وأما قوله: «**وفر من المجذوم فرارك من الأسد**»؛ فإن الأمر فيه محمول علىٰ حسم المادة وسد الذريعة؛ لئلا يحدث للمخالط ضرر وأذىٰ، فيظن: أنه بسبب المخالطة؛ فيثبت العدوىٰ التي نفاها الشرع، وهذا من باب مجانبة أبواب الشر والضرر.

**قال الإمام ابن قتيبة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والعدوىٰ جنسان:

**أحدهما:** عدوىٰ الجذام، فإن المجذوم تشتد رائحته حتىٰ يسقم من أطال مجالسته ومؤاكلته، وكذلك المرأة تكون تحت المجذوم، فتضاجعه في شعار واحد؛ فيوصل إليها الأذىٰ، وربما جذمت، وكذلك ولده ينزعون في الكثير إليه، وكذلك من كان به سلٌّ ودقٌّ ونقب، والأطباء تأمر بألَّا يجالَس المسلول ولا المجذوم، ولا يريدون بذلك معنىٰ العدوىٰ، وإنما يريدون به تغير الرائحة، وأنها تسقم من أطال اشتمامها، والأطباء أبعد الناس من الإيمان بيُمنٍ أو شؤم»(١).

ويؤكد هذا المعنىٰ حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «**لا تديموا النظر إلىٰ المجذومين**»(٢).

وقد سئل شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف نوفق بين حديث: «**لا عدوىٰ**» وحديث: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**».

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٢٠-٢٢١ بتحقيقي).

(٢) حسن: أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٣)، وأحمد (١/ ٢٣٣) بإسناد حسن.

**فأجاب**: إذا أحسنا فهم الحديث الأول؛ زال الإشكال، ولم يكن هناك داع للجمع.

فالمقصود من قوله ﷺ: «**لا عدوىٰ**»: بنفسها، ومفهوم ذلك أن هناك عدوىٰ بإذن ربها؛ فلا إشكال.

فالحديث يوضح أن العقيدة الجاهلية قبل النبوة والرسالة، والتي يشبهها عقيدة الأطباء غير المسلمين اليوم وبعض المسلمين حيث يتوهمون: أن العدوىٰ تنتقل بطبعها، والنبي ﷺ أراد أن يبطل هذه العقيدة التي كانت مقترنة بالعدوىٰ.

لكن في بعض الأمراض طبيعة وضعها الله ﷻ أن تنتقل إلىٰ السليم من المخلوقات، لكن ذلك كله بمشيئة الله -تبارك وتعالىٰ-، وهذا واضح في تمام الحديث لما ذكر الرسول ﷺ: «**لا عدوىٰ، ولا طيرة**».

قال أعرابي: ما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيخالطها بعير أجرب؛ فيجربها؛ قال: «**فمن أعدىٰ الأول**»[(١)].

**الجواب**: العدوىٰ موجودة لكن بإذن الله -تبارك وتعالىٰ- وحينئذ؛ فلا منافاة أن يتخذ المسلم الشروع في ألا يصاب بذاك المرض الذي يكون معروفًا عند الناس بأنه يعدي.

وعلىٰ هذا يحمل قوله ﷺ لرجل الذي جاء ليبايع وفي يده جذام، فقال له ﷺ: «**ارجع، فإنا قد بايعناك**»[(٢)].

---

(١) مضىٰ تخريجه (ص٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣١) من حديث عروة بن الشريد عن أبيه ﷺ.

إما أنه ﷺ فعل هذا من باب الأخذ بالأسباب، أو تعليمًا للناس، أو للأمرين معًا.

فإذن؛ فلا منافاة بين قوله ﷺ: «**لا عدوىٰ**» ؛ لأنه لا يعني إبطال العدوىٰ كلها، وإنما إبطال العدوىٰ القائمة في أذهان الجاهلية الأولىٰ، وهي: أنها تعدي بنفسها.

وإلا؛ فالأحاديث الأخرىٰ تثبت العدوىٰ، وعلىٰ هذا جاء ما يسمىٰ بالحجر الصحي، والذي وضع نواته نبينا -عليه الصلاة السلام- في قوله: «**إذا وقع الطاعون بأرض وأنتم فيها؛ فلا تخرجوا منها**»[1] الحديث.

هذا معناه: الابتعاد عن المرض المعدي»[2].

**٤- فإن قيل: أحاديث الجذام متعارضة؛ كحديث: «فر من المجذوم فرارك من الأسد»، وأنه ﷺ أخذ بيد المجذوم؛ فوضعها في القصعة، وقال: «كل، ثقة بالله، وتوكلًا عليه».**

**فالجواب من وجوه:**

أ- الحديث الأخير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ بيد مجذوم، فوضعها معه في القصعة، فقال: «**كل باسم الله، ثقة بالله، وتوكلًا عليه**»

**قال مقيده أبو أسامة الهلالي**: أخرجه أبو داود (٣٩٢٥)، والترمذي (١٨١٧)، وابن ماجه (٣٥٤٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٢) «سلسلة الهدىٰ والنور» (شريط رقم ١٢ دقيقة ٢٨).

وهو حديث ضعيف؛ كما بينته بتفصيل في كتابي: «عجالة الراغب المتمني» (٢/ ٥٢٧-٥٢٩/ ٥٦٤).

وضعفه الترمذي، والبغوي، وابن قيم الجوزية في «الطب النبوي» (ص٢١٩-صحيحة)، وشيخنا الألباني في «الضعيفة» (١١٤٤)

ب- وعلىٰ فرض صحة الحديث؛ فلا منافاة ولا تعارض بينهما؛ لأن النبي ﷺ أكل مع المجذوم؛ ليبين للناس: أن المرض والشفاء بقدر الله، ونهاهم عن الدنو منه؛ ليبين لهم: أن هذا من الأسباب التي تؤدي إلىٰ الضرر والأذىٰ ولكن بأمر الله.

ت- ويحتمل أن يكون الرجل مصابًا بقدر يسير لا يعدي مثله في العادة، إذ ليس كل المجذومين سواء، ولا تحصل العدوىٰ من جميعهم.

**وقد ثبت بالتجارب العلمية**: أن الإصابة بهذا المرض قليلة جدًّا بل إن أكثر من (٩٠٪) من الناس لديهم مناعة طبيعية ضد هذا المرض، وأما (١٠٪) من المعرضين للإصابة بهذا المرض فعلىٰ قسمين:

**الأول**: أناس عندهم مناعة ضعيفة.

**الآخر**: أناس مناعتهم معدومة.

وعلىٰ ذلك قد تكون قلة نسبة الإصابة من أسباب أكل النبي ﷺ مع المجذوم.

ث- ويفهم من الحديث الأول: أن رسول الله ﷺ حذرنا من الأمراض المعدية ولو كانت أقل الأمراض عدوىٰ، والإصابة بها صعبة ونادرة، ومع

ذلك إذا أصيب الإنسان؛ فلا ينبغي أن يقول: عداني فلان حتىٰ لا يعيش الناس في رعب وخوف؛ لأن ظاهرة الخوف من مرض الجذام ظاهرة عالمية قديمة.

**قال الدكتور كمال محمود في مقالته «وصمة البرص والطب الإسلامي»:**

«إذا نظرنا عن كثب إلىٰ مجموعة الأحاديث نجد بعضها في صالح المجذوم، وأخرىٰ ليست في صالح هؤلاء المصابين نسبيًّا، ولكن الفكرة في هاتيكم الأحاديث الأخيرة لا تثير الشعور بالازدراء مثل القذارة والاشمئزاز من الوصمة في الشعور الديني، مهما كان الأمر، فإن الجذام لا يتصل بشيء ما مع بعض الذنوب أو الفكرة الطقوسية.

إن المخالفة الظاهرة في النوعية من الأحاديث يمكن شرحها بالحقائق العلمية الحديثة عن الجذام.

**إن الحديث الذي يشير إلىٰ أنه لا يوجد ضرر في الاختلاط مع المجذوم:** إنما هو للذين يملكون المناعة المؤهلة من السكان، وهم الذين يملكون الدرجة العليا من حصانة الخلايا الموصلة، ويستطيعون إفناء الجرثومة القطرية للجذام من الجسم، ومن ناحية أخرىٰ؛ فإن الأحاديث الثانية التي تقترح الفرار من المجذوم، أو عدم الاقتراب منه: إنما هو يطبق لمن يملك مناعة ضعيفة من السكان، الذين غابت عنهم حصانة الخلايا الموصلة، وليس في استطاعتهم الدفاع عن هجوم الجراثيم القطرية للجذام، وإيقاف التضاعف البكتيري العظيم في الجسم.

يوجد التوافق بين أحاديث رسول الله ﷺ والحقائق العلمية الحديثة عن الجذام الآن من نظرتنا كمسلمين الخاضعة تحت كثير من المعجزات التي تدل على أن الله ﷻ أرسل رسوله محمدًا ﷺ».

**ثم قال:** «بناء على الآيات القرآنية الخاصة بالجذام، والأحاديث الواردة عن الأمراض وعلاجها؛ نستطيع استخلاص بأن الجذام في الإسلام يعتبر مرضًا من الأمراض في مجال الطب الحديث، ويمكن علاجه بعقار ضد الجذام، وهناك وصمة تتولد مع هذا المرض، ففي هذه الحالة قام الإسلام بتصحيح وتعديل الخطأ الفكري عن الجذام السائد أمره في العالم ولاسيما في العالمين اليهودي والنصراني، مؤيدًا في ذلك بالآية: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ**﴾ [النساء: ٤٧].

ومن ثم؛ فإن الإسلام مبرئ كل المجذومين من تشويه الجذام المريع، وينظر إليهم كبشر في وقار مساو مع الآخرين أمام الله..

في هذا المجال أرسل الرسول محمد ﷺ رحمة لكل المجذومين كجزء من الأمم» اهـ بتصرف يسير.

ج- **قال الإمام ابن قيم الحوزية:** «وأما قضية المجذوم؛فلا ريب أنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**»، وأرسل إلى ذلك المجذوم: «**إنا قد بايعناك؛ فارجع**»، وأخذ بيد مجذوم فوضعها في القصعة وقال: «**كل، ثقة بالله وتوكلًا عليه**».

**ولا تنافي بين هذه الآثار، ومن أحاط علمًا بما قدمنا تبين له وجهها، وأن غاية ذلك:** أن مخالطة المجذوم من أسباب العدوىٰ، وهذا السبب يعارضه أسباب أخر تمنع اقتضاءه، فمن أقواها: التوكل علىٰ الله، والثقة به، فإنه يمنع تأثير ذلك السبب المكروه، ولكن لا يقدر كل واحد من الأمة علىٰ هذا؛ فأرشدهم إلىٰ مجانبة سبب المكروه والفرار والبعد منه، ولذلك أرسل إلىٰ ذلك المجذوم الآخر بالبيعة تشريعًا منه للفرار من أسباب الأذىٰ والمكروه، وألَّا يتعرض العبد لأسباب البلاء، ثم وضع يده معه في القصعة؛ فإنما هو سبب التوكل علىٰ الله والثقة به، الذي هو أعظم الأسباب التي يدفع بها المكروه والمحذور، تعليمًا منه للأمة دفع الأسباب المكروهة بما هو أقوىٰ منها، وإعلامًا بأن الضرر والنفع بيد الله ﷻ، فإن شاء أن يضر عبده ضره، وإن شاء أن يصرف عنه الضر صرفه، بل إن شاء أن ينفعه بما هو من أسباب الضرر، ويضره بما هو من أسباب النفع فعل؛ ليتبين العباد: أنه وحده الضار النافع، وأن أسباب الضر والنفع بيديه، وهو الذي جعلها أسبابًا، وإن شاء خلع منها سببيتها، وإن شاء جعل ما تقتضيه بخلاف المعهود منها؛ ليعلم أنه الفاعل المختار، وأنه لا يضر شيء ولا ينفع إلىٰ بإذنه، وأن التوكل عليه والثقة به تحيل الأسباب المكروهة إلىٰ خلاف موجباتها، وتتبين مرتبتها، وأنها محالٌّ لمجاري مشيئة الله وحكمته، وأنه سبحانه هو الذي يضر بها وينفع، ليس إليها ولا لها من الأمر شيء، وأن الأمر كلَّه لله، وأنها إنما ينال ضررُها من علق قلبه بها، ووقف عندها، وتطير بما يتطير به منها، فذلك

الذي يصيبه مكروه الطيرة.

والطيرة سبب للمكروه علىٰ المتطير، فإذا توكل علىٰ الله، ووثق به، واستعان به لم يصدَّه التطير عن حاجته.

فالطيرة إنما تصيب المتطير؛ لشركه، والخوف دائمًا مع الشرك، والأمن دائمًا مع التوحيد؛ قال تعالىٰ حكاية عن خليله إبراهيم أنه قال في محاجته لقومه: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًاۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام:٨١].

فحكم الله عَزَّوَجَلَّ بين الفريقين بحكم، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وقد صح عن رسول الله ﷺ تفسير الظلم فيها بالشرك، وقال: «**ألم تسمعوا قول العبد الصالح:** ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣](١)».

فالتوحيد من أقوىٰ أسباب الأمن من المخاوف، والشرك من أعظم أسباب حصول المخاوف، ولذلك من خاف شيئًا غير الله سُلِّط عليه، وكان خوفه منه هو سبب تسليطه عليه، ولو خاف الله دونه ولم يخفه؛ لكان عدم خوفه منه وتوكله علىٰ الله من أعظم أسباب نجاته منه؛ وكذلك من رجا شيئًا غير الله حُرِم ما رجاه منه، وكان رجاؤه غير الله من أقوىٰ أسباب حرمانه؛ فإذا رجا الله وحده كان توحيد رجائه أقوىٰ أسباب الفوز به أو بنظيره، أو بما هو

(١) أخرجه البخاري (٣٢)، ومسلم (١٢٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أنفع له منه، والله الموفق للصواب.

**وليكن هذا آخر الكتاب**؛ وقد جلبت إليه نفائس في مثلها يتنافس المتنافسون، وجليت عليك فيه عرائس إلىٰ مثلهن بادر الخاطبون»[1].

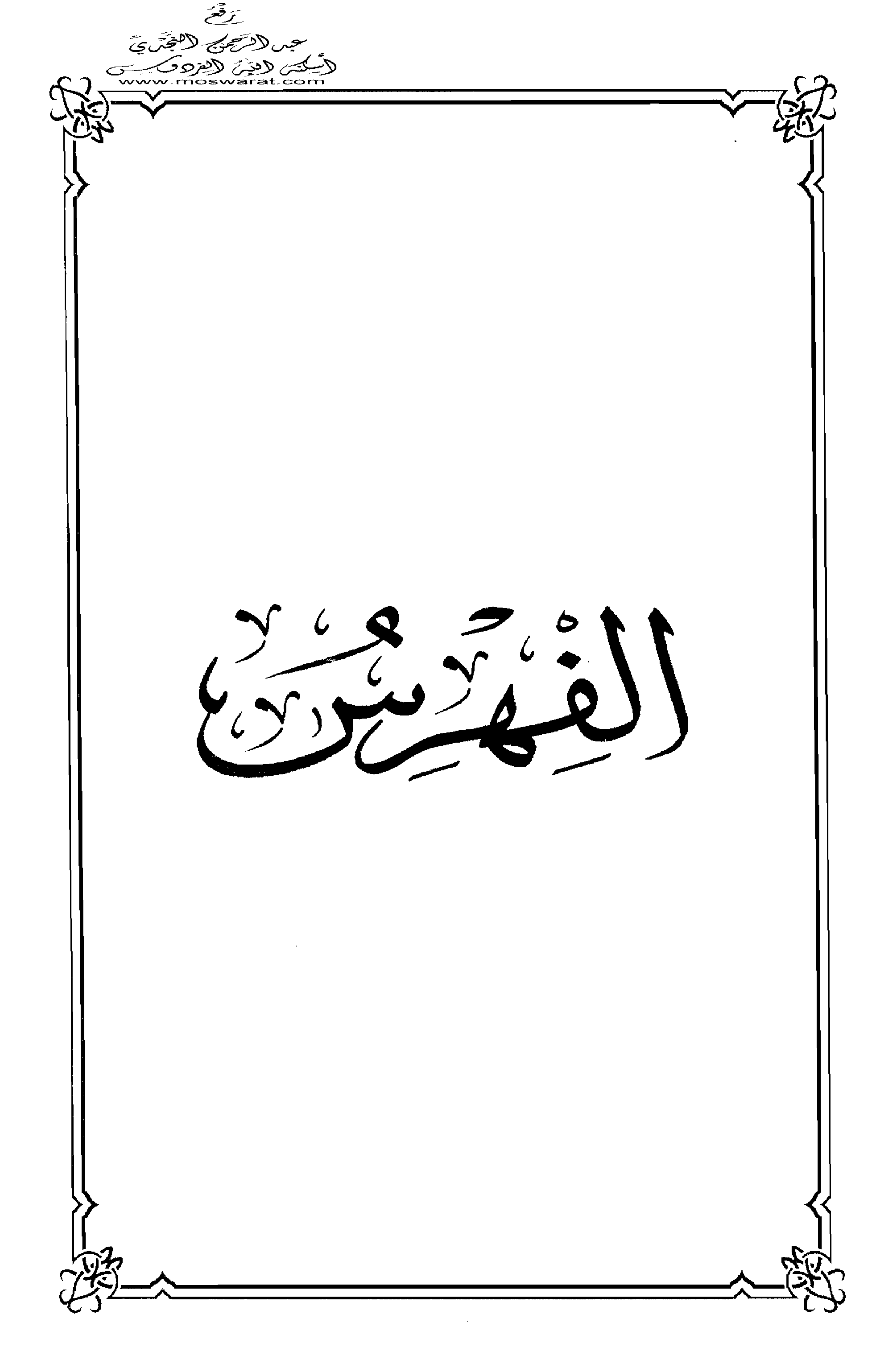
ﮋ ❋ ❋ ❋ ﮊ

---

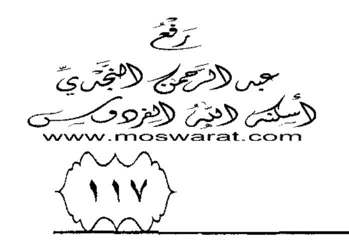
(١) «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٣٨٥-٣٨٨).

**قال مقيده أبو أسامة الهلالي- عفا الله عنه، وكان له-**: فكما أن هذه الكلمات الغاليات أرادها الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تكون آخر كتابه «المفتاح»؛ فقد قدَّر الله أن تكون أيضًا آخر كتابي هذا: «**الطب النبوي: وحي أم تجربة؟**»، وهذا من التوافق العجيب الذي كان عند الله قدرًا مقدورًا، وفي أم الكتاب مسطورًا، فالحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

وكان الانتهاء من هذه الرسالة المباركة في مجالس متعددة آخرها أصيل يوم ثلاثاء العافية لإحدىٰ عشرة ليلة بقيت من شهر رمضان سنة (١٤٣٠هـ) في مكتبتي العامرة في داري في عمان البلقاء الآمنة عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة.




# الفهرس






# فهرس الموضوعات والفوائد

❀ ❀ ❀

# الروضة الندية
# في فقه التربية الربانية

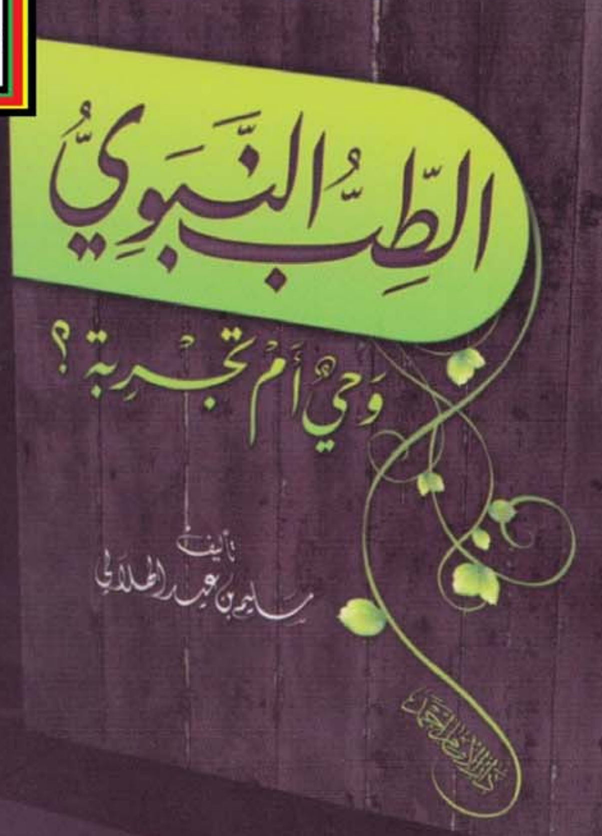
تأليف
فضيلة الشيخ
**أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي**
حفظه الله تعالى




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الطب النبوي
وحي أم تجربة؟
تأليف
سليم بن عيد الهلالي




دار الإمام أحمد
الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة
www.daralemamahmad.com